The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

سبتمبر 2022 م - 1444 هـ | العدد 39

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

الذكرى التاسعة لمجزرة الكيماوي

الصفحة: 2

إصرار تركي على المصالحة مع النظام.. والمعارضة في حالة صمتٍ

الصفحة: 3

محمد بن سلمان يُفشل مخططات الإخوان

الصفحة: 7

الدوافع غير المعلنة لاجتماع قيادات عربية في العملين

الصفحة: 13

هدوء حذر بعد تفجر الوضع في العراق.. الصدر يعتزل السياسة

يشهد العراق في الساعات الماضية تطورات أمنية وسياسية متلاحقة بعد إعلان رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، يوم الاثنين/ 29 أغسطس، اعتزال الشؤون السياسية وإغلاق كافة مؤسسات التيار باستثناء المرقد والمتحف الشريفين وهيئة تراث آل الصدر.

وتحوّلت ساحة المنطقة الخضراء إلى حرب شوارع حقيقية، رغم إعلان الدولة عن حظر تجوال، الثلاثاء 30 أغسطس.

ارتفعت حصيلة الاشتباكات في المنطقة الخضراء ومحيطها إلى 33 قتيلاً معظمهم من أنصار الصدر إضافة إلى سقوط مئات الجرحى.

وتشابكت خيوط الأزمة في الساعات الأخيرة، حين خرج بيان منسوب لرجل الدين كاظم الحائري، وهو وريث المرجع الديني محمد صادق الصدر، والد مقتدى، تحدث فيه عن اعتزاله العمل الديني، وغلق كل المؤسسات التابعة له، فيما وجّه أتباعه بتقليد المرشد الإيراني علي خامنئي.

استدعى ذلك رداً سريعاً من زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، على بيان الحائري قائلاً: «إنني لم أدّعِ يوماً العصمة أو الاجتهاد ولا حتى القيادة، وما أردت إلا أن أقوّم الإعوجاج الذي كان السبب الأكبر فيه هو القوى السياسية الشيعية باعتبارها الأغلبية».

اعتبر الصدر أنّ اعتزال الحائري لم يكن بمحض إرادته، في إشارة إلى تدخل إيران في القضية، بهدف عزل مرجعية الصدر، عن الساحة السياسية في العراق.

فهم أنصار الصدر بيان الاعتزال بأنه ضوء أخضر للتحرك نحو تصعيد أشمل.

دفع العنف المشتعل حديثاً لخروج مقتدى الصدر عن صمته منذ الأمس، وعقد مؤتمراً، الثلاثاء 30 أغسطس، هدّد فيه بالتبرؤ من «التيار» إذا لم ينسحب المعتصمون من أمام مبنى البرلمان بالمنطقة الخضراء وسط بغداد، خلال ستين دقيقة، حقناً لدماء العراقيين.

عقب ذلك، بدأ أنصار التيار الصدري بالخروج من أماكن اعتصامهم في المنطقة الخضراء وسط بغداد.

أحد مناصري الصدر يحمل فوارغ عيارات نارية في العاصمة العراقية بغداد

جريدة «الرياض»: لإيران يد واضحة في كل المآسي التي يشهدها العراق

قالت جريدة (الرياض) السعودية، الثلاثاء 30 أغسطس، «إن لإيران وأتباعها يداً واضحة في كل المآسي التي يشهدها العراق».

وأشارت الجريدة في افتتاحيتها تحت عنوان «الحوار سبيل العراق»، إلى أن «إيران لا تريد أن يكون العراق مستقراً بقدر ما يكون تابعاً، وهو ما يرفضه أبناء العراق».

وأكدت الجريدة على أن «التدخلات الإيرانية ما زالت مستمرة وسافرة، ما أدى إلى عدم تمكن الأقطاب السياسية العراقية من الاتفاق على اسم رئيس الوزراء الجديد منذ قرابة سنة، ما زاد من تفاقم الأزمة والأزمات التي سبقتها».

وأضافت الجريدة «، بأن «المشهد العراقي دخل مرحلة جديدة من التأزم، فانتقال العراق من الحال التي هو فيها ليس بالأمر السهل طالما لم تكن المصالح العليا له هي الأساس».

وختمت بالقول: «خروج العراق من أزمته يعتمد على توافق القوى السياسية وتغليب مصالح العراق، وعدم اللجوء إلى المواجهات المسلحة، فالعراق يحتاج إلى حوار وطني موسع لوضع خطة عمل تنتشله من أزماته، والابتعاد عن الأجندات التي تفسد الحوار».

نيويورك تايمز: النظام السوري طالب إيران ووكلاءها بعدم مُهاجمة إسرائيل

أفادت صحيفة نيويورك تايمز، نقلاً عن مصدر في دمشق، أن المسؤولين السوريين طلبوا من إيران ووكلائها عدم شن هجمات ضد إسرائيل من أراضيها، مما دفع بالمحور الذي تقوده إيران إلى الرد على الضربات الإسرائيلية بقصف القواعد الأميركية.

جاء ذلك خلال اجتماع افتراضي جمع طهران والأحزاب المدعومة إيرانياً في سوريا والعراق، وحزب الله في لبنان، واليمن، وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

من أحدى الهجمات الإسرائيلية على الأراضي السورية

ونتيجة ذلك، استهدف مليشيات إيران القواعد الأمريكية في سوريا، أملاً منهم بأن يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى الضغط على إسرائيل لوقف ضرباتها.

وذكر مسؤولون أمريكيون بارزون للصحيفة، بأن هجمات الطائرات المسيرة المُنفذة يوم 15 أغسطس ضد قاعدة التنف في سوريا، التي تستضيف جنوداً أمريكيين، كانت أكثر تعقيداً من الهجمات السابقة، وربما كانت محاولة إيرانية للرد على غارة جوية إسرائيلية سابقة.

الذكرى التاسعة لمجزرة الكيماوي في «الغوطة الشرقية» من دمشق.. والعالم يصالح الفاعل

يصادف اليوم الـ21 من أغسطس/ آب الذكرى التاسعة لمجزرة الكيماوي الشهيرة في الغوطة الشرقية لريف دمشق، والتي راح ضحيتها قرابة 1461 شخصاً خنقاً، بينهم نحو 185 طفلاً و252 سيدة وإصابة نحو 5935 في بلدات زملكا وعين ترما وكفر بطنا، وعربين بالغوطة الشرقية، حيث استيقظ سكانها على رائحة المواد الكيميائية، حسب ما نقلته شبكات حقوقية.

في حين أشارت تقارير حقوقية وإعلامية إلى إطلاق 34 صاروخاً، من نوع أرض أرض محملة بغازات سامة يرجح أنها من نوع «السارين» من داخل اللواء 155 بالقلمون في الساعة 2:31 من صباح 21 أغسطس/ آب 2013.

وأكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بعد أكثر من أسبوعين من الهجوم، حصولها على أدلة توضح وقوف قوات النظام السوري وراء مجزرة الغوطة.

ولكن تقرير لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة، الذي صدر في 16 سبتمبر/ أيلول 2013، لم يحمل مسؤولية الهجوم لأي جهة أو طرف، واكتفى بوصف الهجوم بأنه جريمة خطيرة ويجب «تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن»، موضحاً إلى أنه تم بواسطة صواريخ أرض أرض، أطلقت بين الثانية والخامسة صباحاً مما جعل حصيلة الضحايا كبيرة.

وكانت منظمة حقوقية سورية، ذكرت أن النظام السوري هو أكثر من استخدم الأسلحة الكيميائية في القرن الحالي، متسبباً في قتل ما لا يقل عن 1510 أشخاص، وإصابة قرابة 12 ألفاً، خلال تنفيذه نحو 217 هجوماً كيميائياً.

توثيق الانتهاكات الكيميائية

أصدر مركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سوريا، بياناً في الذكرى الـ 21 لمجزرة الغوطة، قال فيه: إن هذه المجزرة «صُنفت كواحدة من أفظع الجرائم رُعباً والتي ارتكبت بحق المدنيين في سوريا، ورغم مرور تسع سنوات على هذه المجزرة إلا أن مشاهد الموت خنقاً ما زالت راسخةً في أذهان السوريين وذوي الضحايا».

وأضاف المركز «لقد تهاون المجتمع الدولي في التعاطي مع هذه المجزرة وتجاهل محاسبة مرتكبيها واكتفى بسحب جزء من مخزون الأسلحة الكيميائية مما أدى إلى تعميق مأساة السوريين المستمرة، وسبباً أساسياً في تشجيع النظام السوري على تطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها لـ 262 مرة على مدار ثماني سنوات في مناطق مختلفة أخرى مما تسبب بسقوط 3423 ضحية و13947 إصابة».

مواقف دولية

جاءت معظم المواقف الدولية، مشدّدة على محاسبة النظام جراء استخدامه للأسلحة الكيمائية، وأكد وزير الخارجية الأميركي الحالي، أنتوني بلينكن، أن بلاده ستواصل العمل لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

وقال بلينكن في بيان رسمي بمناسبة الذكرى السنوية الـ 25 لبدء تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية: إن «العالم شاهد في السنوات الأخيرة استخدام نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، وتنظيم «داعش»، أسلحة كيميائية في سوريا، تتحدى المحظورات الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية».

وبيّن الوزير الأميركي، أن « سوريا ما تزال في حالة عدم امتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسنواصل العمل لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه، كما سنواصل جهودنا لمحاسبة روسيا بسبب حمايتها النظام السوري من المساءلة عن استخدام السلاح الكيميائية».

وبدوره أشاد نائب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز، على الكفاءة المهنية للعاملين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مبرهناً أن نظام الأسد «استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه في ثماني مناسبات على الأقل منذ انضمامه إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، كما استخدم هذه الأسلحة 50 مرة على الأقل منذ بدء الصراع في سوريا». واتهم روسيا بمواصلة «ترويج الأكاذيب في محاولة تقويض مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وحض ميلز النظام السوري على التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ودعا الروس إلى «التصرف بمسؤولية ووقف جهودها لتقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال حماية النظام السوري من المساءلة عن استخدامه غير المبرر للأسلحة الكيميائية».

وكان الاتحاد الأوروبي أصدر بياناً، قال فيه «إن النظام السوري استخدم السلاح الكيميائي «بطريقة مروعة ضد المدنيين، مما أسفر عن سقوط مئات الضحايا، بينهم أطفال».

وأضاف البيان، أن الاتحاد «سيواصل العمل على المستويين الوطني والدولي من أجل التصدي للهجمات بالأسلحة الكيميائية وغيرها من الفظائع المرتكبة في سوريا».

وجاء في كلمة وزارة الخارجية البريطانية، أن روسيا استخدمت حق النقض 17 مرة منذ عام 2011 وذلك لمنع حماية السوريين خلال سنوات الثورة السورية.

الأمم المتحدة: النظام يراوغ

سبق أن استعرضت ممثلة الأمين العام السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، في تقرير لمدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول البرنامج الكيميائي لنظام الأسد، بمجلس الأمن في نيويورك، وأوضحت أن «إعلان النظام السوري إنهاء برنامجه الكيميائي ما يزال غير دقيق وغير كامل، وأن هناك ثغرات وعدم اتساق في المعلومات بما لا يتفق مع مقتضيات قرار المجلس رقم 2118».

وأكدت على أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «يرفض أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان، وتحت أي ظرف ومن جانب أي طرف، ويعتبر إفلات مستخدميها من العقاب أمراً لا يمكن قبوله».

وطالبت في تقريرها، أن يلتزم نظام الأسد بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشددة على أهمية «تحديد هوية جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم».

وبيّنت الأمم المتحدة أن إعلان النظام السوري لم يفِ بوعوده بإنهاء برنامجه الكيميائي.

وسبق أن نشر المركز الألماني للإعلام بياناً على صفحته في فيسبوك، ذكر فيه: «تساهم ألمانيا في تدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها الدول الموقعة الأخرى، إذ دعمت ألمانيا تدمير الأسلحة الكيميائية السورية منذ عام 2013 بمبلغ 5 ملايين يورو، وتدريب موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتخلص من المخلفات الكيميائية من الأسلحة الكيميائية السورية».

وسبق أن صرحت عايدة سماني، المستشارة القانونية في منظمة المدافعين عن الحقوق المدنية، بأن «فشل المجتمع الدولي في التصدي لتجاهل الحكومة السورية الكامل للمعايير الدولية والخسائر في أرواح المدنيين مهد الطريق أمام مزيد من الفظائع التي ارتكبتها الحكومة وحلفاؤها على نطاق واسع، وذلك في سوريا ومواقع أخرى».

ومع كل ما ذكر آنفاً، إلا أن النظام السوري مازال يمارس القتل والتعذيب وانتهاك حقوق أبناء شعبه في كل وقت وحين.

إصرار تركي على المصالحة مع النظام.. والمعارضة السورية في حالة صمتٍ مريب

أظهرت تصريحات وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، حماساً كبيراً من قبل السلطات التركية للتصالح مع النظام في سوريا، وتكررت تصريحاته خلال الأسبوع الثاني من أغسطس /آب الحالي، مطالباً حلفاؤهم في المعارضة السورية بالالتحاق بمركب بلاده للتصالح مع نظام الأسد في دمشق، قائلاً: «المعارضة السورية تثق بتركيا ونحن لم نخذلها أبداً وإنما قلنا إنَّ التفاهم شرط لإحلال الاستقرار والسلام الدائمين في سوريا».

وفي السياق، قال مساعد رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم، حياتي يازجي، في برنامج تلفزيوني حواري، يوم الاثنين 15 أغسطس، العلاقات مع دمشق (النظام السوري) يمكن أن تصبح مباشرة، ويمكن أن يرتفع مستواها.

ولم يتوقف الأمر عند تصريحات جاويش أوغلو أو الحزب الحاكم، بل كان لـ» دولت بهشلي»، زعيم الحركة القومية التركية، حلفاء التنمية والعدالة في البرلمان، تصريح يبرر ما قاله وزير خارجية بلاده، يقول فيه «كلمات وزير خارجيتنا البنّاءة والواقعية حول إحلال السلام بين المعارضة ونظام الأسد، هي تلميح قوي للبحث عن حل دائم، لا يجب أن ينزعج أحد من هذا».

ونشر المعارض التركي في حزب المستقبل، خالد خوجة، تغريدة في تويتر، نقلاً عن صحفي تركي معروف (لم يذكر اسمه) بأن «زيارة مرتقبة لوفد برئاسة دوغو بيرينجيك زعيم حزب الوطن وحليف الرئيس أردوغان إلى سوريا للقاء رئيس النظام هناك وإعلام الحكومة بنتائج الزيارة».

وأضاف خوجة أن «حاجة أردوغان الملحّة لحلحلة الأزمة الاقتصادية ومشكلتي اللاجئين والإدارة الذاتية «قسد» قبل بدء السباق الانتخابي تدفعه بقوة نحو خيارات بوتين».

صمت مريب

إلى هذا الحين، لم تصدر أي مواقف واضحة عن المعارضة السورية الممثلة بالائتلاف وهيئة التفاوض، إزاء الاستدارة التركية نحو دمشق، سوى تغريدات على الصفحات الشخصية في تويتر لرئيس هيئة المفاوضات ورئيس الحكومة المؤقتة، جاءت عقب المظاهرات التي عمّت المناطق التي يسيطر عليها ما يسمى بالجيش الوطني المعارض في ريف حلب الشمالي الشرقي، وبعض مناطق إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

وأشارت تغريدة بدر جاموس، رئيس هيئة التفاوض، إلى التمسك بالقرارات الدولية ذات الصلة بالشأن السوري، دون أي تطرق لتصريحات المسؤولين الأتراك، وما سينتج عنها من منعكسات على القضية السوريّة.

فيما ذهب عبد الرحمن مصطفى، رئيس الحكومة المؤقتة، لـ«تثمين دور تركيا في دعم الثورة السورية والوقوف إلى جانب الشعب السوري في محنته خلال العقد الفائت».

لكن كانت المواقف الأكثر حزماً ووضوحاً على لسان المعارضين المستقلين، مثل رئيس المجلس الوطني السابق الدكتور برهان غليون، في مقال رأي بعنوان:«سوريا على طريق الانتفاضة الثانية»، مبيناً أنه لا يعتقد «بأن حديث وزير خارجية تركيا، مولود شاووش أوغلو، عن مصالحة مع نظام الأسد كان زلّة لسان، وأن ما قصده الوزير هو اتفاق سياسي بين الحكم والمعارضة ينهي الأزمة المستمرة منذ أكثر من عقد، ويفتح أمام السوريين أفق العودة إلى «السلام الدائم»، وإعادة بناء الحياة الوطنية السليمة، كما أراد أن يقنعنا بيان الخارجية التركية التصحيحي في اليوم التالي».

وأضاف غليون: «إنني لا أعتقد أن خروج الشعب السوري في مظاهرات احتجاج واسعة ضد فكرة «المصالحة» كان ثمرة سوء فهم للرسالة، فالمرسل كان يعني ما يقول، والجمهور السوري أيضاً كان يدرك فحوى ما يحصل، فالعاصمة التركية تبحث بالفعل عن مخرج من الأزمة التي وضعت نفسها فيها بعد فشلها في تنفيذ العملية العسكرية التي وعدت الرأي العام التركي بها».

لكن الجمهور السوري، الذي لم يبقَ من يراهن عليه في معارضته التطبيع مع الأسد سوى الدعم التركي، أدرك أيضاً طبيعة الأزمة الفاجعة التي يمكن لتغير الموقف التركي من الأسد أن يقوده إليها، وفق مقال المعارض السوري.

وتساءل سمير نشار، عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني المعارض السابق، عن موقف جماعة الإخوان المسلمين السوريين وعن سبب تجاهلها لما ورد في كلام وزير الخارجية التركي، مضيفاً أنه «من حق تركيا أن تتخذ المواقف التي تصب في مصلحة أمنها القومي، لكن لا يحق للإخوان أن يكون دورهم خدمة مصالح أنقرة على حساب مصلحة ثورة الحرية».

رشقات متبادلة

صباح يوم الثلاثاء الـ 16 من أغسطس/ آب، أعلنت الاستخبارات التركية مقتل محسن ياغان، المنتمي لتنظيم PKK/PYD الكردي في مدينة القامشلي شرق سوريا، فجاء الرد بذات اليوم باستهداف مناطق في الداخل التركي بقتل جندي وإصابة 4 آخرين بهجوم على مخفر في قضاء بيرجيك جنوب تركيا، عند معبر جيجيكالان الحدودي، حسب ما أفاد به والي شانلي أورفة التركية.

وأعلنت صباح الثلاثاء 16 أغسطس هيئة الصحة في عين العرب/ كوباني، أن طفلاً فقد حياته وأصيب 3 آخرون جراء القصف التركي الذي استهدف أحياء وقرى في المدينة.

وجاء رد مدفعية قوات سوريا الديمقراطية «قسد» بقصف أطراف مدينة جرابلس وبلدة قرقميش التركية المحاذية للحدود مع سوريا.

إعادة اللاجئين إلى مناطق سيطرة النظام

كثفت الصحافة التركية مقالاتها حول إعادة اللاجئين السوريين منذ أن صرح وزير خارجيتها بالتصالح مع الأسد، وجاء في العنوان الرئيسي لـ»صحيفة تركيا»، أولاً العودة إلى 3 مناطق، في إشارة إلى إعادة اللاجئين إلى ثلاثة من المناطق التي يسيطر عليها النظام، وهي بحسب وصف الصحفي التركي يلماز بيجن، دمشق وحلب وحمص، على أن تقوم دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي بدعم العائدين «طوعياً» ليتمكنوا من ترميم وصيانة بيوتهم، وتقديم النظام ضمانات بعد التعرض لهم أو اعتقالهم.

هذا بالإضافة إلى الكرفانات التي تم تجهيزها في مناطق الباب وجرابلس وإعزاز، وبهذا يمكن لتركيا أن تعيد قرابة 2 مليون سوري إلى بلدهم.

وتشير مصادر إعلامية، أن الائتلاف السوري المعارض على معرفة بخفايا الأمور وما يدور في الأروقة ولكن قيادته تختبئ خلف التصريحات التركية لتعفي نفسها من تبعات ما يحصل أمام جمهور الثورة والمعارضة السورية.

١١ عاماً على غياب الهرموش.. وبداية المُقايضات بين دمشق وأنقرة

بعد اندلاع الحراك الشعبي في سوريا عام 2011، وتوجه النظام السوري لاستخدام القوة العسكرية العاتية في مواجهة المتظاهرين السلميين، بدأت الانشقاقات تصيب جسد جيش النظام السوري، ليعلن يوماً بعد آخر الضباط السوريون الرافضون لأوامر القتل والتنكيل بالمتظاهرين، انشقاقهم عن آلة القتل التابعة للسلطة الحاكمة في دمشق.

وكان من بين هؤلاء، الضابط حسين الهرموش، الذي انشق عقب ثلاثةِ أشهر من المظاهرات الشعبية، وتحديداً في العاشر من يونيو العام 2011، وذلك عقب حملة عسكرية شنها النظام السوري، على مدينة جسر الشغور بريف إدلب، حيث شهدت المدينة ومن ثم كامل إدلب مجازر عنيفة، قامت بها قوات النظام، وراح بسببها مئات المدنيين العزل، وفق المعارضة السورية.

حركة الضباط الأحرار

"أنا المقدم حسين الهرموش، أعلن انشقاقي عن الجيش، وانضمامي إلى صفوف شباب سوريا، لحماية المتظاهرين العزّل"، بتلك الكلمات سطر المقدم حسين الهرموش عهداً جديداً في تاريخ الحركة الاحتجاجية السورية، حيث أسس الهرموش «حركة الضباط الأحرار»، التي تحولت فيما بعد إلى «الجيش السوري الحر».

فمع تزايد حركة الانشقاقات من جيش النظام، كان لا بد من وجود جسم ما يحتضن المنشقين وينظم عملهم وصفوف المقاتلين المعارضين للنظام، وهو ما تنبهّ إلى حسين الهرموش، حيث أعلن الأخير عن تأسيس «حركة الضباط الأحرار»، موجَّهاً نداءً إلى عسكريِّي النظام للانشقاق والالتحاق بهم، للدفاع عن السوريين العزل، والتصدي لقوات النظام، التي تهدف لوأد «الثورة السورية» وتثبيت أركان النظام.

وعقب انشقاقه في شهر يونيو، انتقل الهرموش إلى تركيا واستقرَّ فيها، واستمرَّ من هناك بإدارة عمليات «حركة الضباط الأحرار»، لكن وفي صباح يوم الاثنين الموافق لـ 29 أغسطس من العام 2011، ذهب للقاءٍ مسؤولين أمنيِّين أتراك في أحد مخيَّمات اللاجئين على الحدود السورية التركية، ليختفي بعد ذهابه في ظروف غامضة، وتتمكن بعدها أجهزة النظام السورية الأمنية من القبض عليه، مع 13 عسكرياً آخرين، من أتباع «حركة الضباط الأحرار»، وهو ما فتح باب مشرعاً على تركيا، لاتهامها بتسليم الهرموش للنظام السوري، لقاء مقابل ما.

انتقام النظام من الهرموش

بعد تمكن النظام السوري من اعتقال المقدم حسين الهرموش، بدأت قواته باجتياح قريته إبلين بجبل الزاوية، حيث ولد المقدم، وحيث كانت تُقيم معظم أفراد عائلته، إذ هدمت 15 منزلاً في القرية بالجرَّافات، بينها منازل تعود لعائلة الهرموش، كما قتل النظام شقيقين له وصهره واعتقل شقيقه وليد، واعتقل اثنين من أبناء إخوته.

وفيما بعد، ظهر الهرموش على شاشة قناة الدنيا الموالية للنظام، وقد بدت على ملامحه آثار ضغط نفسي هائل وتعذيب تعرض له، قام فنيون بإخفائها قدر الإمكان واللعب بالمونتاج لإظهار المقابلة وكأنها طبيعية ليقول، إن الجيش لم يأمره بإطلاق النار على مدنيين، وأن انشقاقه كان بعد «وعود كاذبة» تلقاها من ناشطين معارضين في تركيا فقرَّر العودة إلى سوريا.

الهرموش في سطور

ولد حسين مصطفى الهرموش في قرية أبلين بمنطقة جبل الزاوية في محافظة إدلب السوريَّة وترعرع بها، حيث تنتشر عائلة الهرموش في مدينة إدلب وعدة قرى في جبل الزاوية والحولة في حمص ودوما في ريف دمشق ومدينة جبلة في اللاذقية ومدينة طرابلس وصيدا في لبنان، وفي الفترة بين أعوام 1990-1996 أخذ الهرموش دورة في الهندسة الحربيَّة في روسيا الاتحادية في الأكاديمية العسكرية الهندسية العليا باسم "كوبيشوف"، وأبرز حينها تفوقاً عالياً وحاز على الدبلوم الأحمر التقني، كما نال دبلوم ترجمة من اللغة العربية إلى الروسية والعكس.

كما اشتركَ الهرموش بالبحث العلمي على مستوى موسكو، وقدَّمَ أطروحة بعنوان "حساب السماكة الواقية للمنشآت النفقية في القطر العربي السوري، عند تأثير الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل وفي كافة أنواع التربة"، وكانت عبارة عن برنامج على الحاسب بلغة البرمجة باسكال، وأما مشروعه للتخرُّج فقد كان بعُنوان "تصميم منِشأة نفقية للواء صواريخ نموذج /75_C/".

وخلال العام 1996، عملَ الهرموش بمشروع "مقالع الأحجار الكلسية1-" في دمشق، وفي العام التالي انخرطَ بمشروع "مقالع الأحجار الكلسية2-" في حلب، أما في العام 1998، فقد نُقل إلى مشروع "بلودان1-" في دمشق للعمل كمهندس تنفيذ لمدة عام كامل، وفي أعوام 1999-2001 انتقلَ إلى مشروع 99/د للعمل كمهندس تنفيذ أعمال حفر نفقي ومهندس الأعمال المساحية، وتولَّى خلالها أعمالاً مختلفة تتعلَّق بأعمال البناء.

في وقت لاحق، التحق حسين الهرموش بقوات النظام، وأضحى ضابطاً برتبة مقدم في الفرقة 11 منه، واستمر في أداء مهامه إلى ما بعد الحركة الاحتجاجية في سوريا، بثلاثةِ أشهرٍ، ثم أعلن انشقاقه عنه، وإلى الآن، لا يُعرف مصير الهرموش، إذ تقول المعارضة السورية إنه شوهد للمرة الأخيرة عام 2013.

روايات متضاربة حول اختفاء الهرموش بتركيا

ورغم أن المنطق والعقل يقول إن السلطات التركية هي المسؤولة أولاً وأخيراً، عن اختفاء الهرموش، إذ كان في حمايتها، فإن هيمنة التيارات السياسية الموالية لتركيا والإسلام السياسي على المعارضة السورية، دفعت بالكثير من أقطاب المعارضة إلى تفادي إغضاب أنقرة، بتجنب توجيه اللوم إليها، رغم وجود شهادات حول القضية، تؤكد تسليم المقدم حسين الهرموش ومجموعة من رفاقه من جانب السلطات التركية، للنظام السوري ضمن المياه الدولية السورية.

وبالصدد، وبين من يجاهر بالمنطق وآخرين ساعين إلى إخفائه، تضاربت الروايات حول كيفية اختفاء الهرموش ووصوله إلى داخل الأراضي السورية، فقالت إحداها إن استخبارات النظام خطفته من داخل تركيا بعد كمين نصبه له وأدخلته إلى سوريا، فيما قالت الرواية الثانية، أن تركيا سلَّمت الهرموش دون مقابلٍ إلى حكومة دمشق، بينما ذهبت الثالثة إلى فرضية قد تبدو معقولة أكثر، من خلال افتراض أن الهرموش كان جزءاً من صفقة تبادل بين الحكومتين السورية والتركية، قايضت فيها تركيا الهرموش مع 9 أفراد من حزب العمال الكردستاني، كانت تُريدهم من دمشق.

الهرموش كدرس للمعارضة السورية

ولعل الاحتمالية الأخيرة التي تتحدث عن مقايضة تركية سورية، بين الهرموش وأفراد من العمال الكردستاني، رسالة تنبيه واضحة للمعارضة السورية المرتهنة للأجندات التركية، فأنقرة حالياً، وبعد 11 عاماً من تحرضيها على الحرب الأهلية في سوريا، بتغذية الخطابات الطائفية والعرقية وتمويل الإعلام السوري المعارض المنتهج للخطاب المتعالي المتحدث باسم الأكثرية، بدأت بإرسال إشارات الاستسلام للنظام السوري، عبر الحديث عن التطبيع مع دمشق.

ولطالما سعت السياسة الخارجية التركية في سوريا، إلى استهداف مشروع «الإدارة الذاتية» في شمال سوريا، وقد حاولت مراراً، عقد صفقات مع الجانبين الروسي أو الأمريكي، لغزو الأراضي السورية واحتلال المزيد منها، على غرار ما حصل في عفرين ورأس العين وتل أبيض، التي جرى غزوها واحتلالها خلال عامي 2018، و2019.

وبالتالي، ومع إخفاق أنقرة في عقد صفقة تلبي مطامعها مع واشنطن أو موسكو، يبدو أنها باتت مجبرة على التودد إلى دمشق، لتحقيق تلك الغاية، على قاعدة «مقايضة» النظام السوري بمهاجمة وإنهاء مشروع «الإدارة الذاتية» وقواتها العسكرية «قسد»، لقاء تخلي تركيا، عن المعارضة السورية المقيمة على أراضيها، سواء السياسية منها أو المسلحة.

ولربما ستكشف الأيام القادمة عن صفقة ما بين دمشق وأنقرة، سيدفع ثمنها السوريون كلهم، وعلى كل الأراضي السورية، عبر إعادة تعويم النظام السوري، وإعادة سلطاته إلى جميع المناطق السورية، إن في شرق الفرات أو في غربه.

الجولاني يلعب على حبال البراغماتية..
بقفزة نوعية من الجهادية إلى الأحضان التركية

«أبو محمد الجولاني»

كثُرت في الآونة الأخيرة لقاءات متزعم هيئة تحرير الشام «أبو محمد الجولاني» مع المجتمع المحلي في إدلب ومع المكونات ذات الأقلية العرقية والدينية، كالدروز أو المسيحيين في ريف جسر الشغور. وبدأ يظهر الجولاني كقائد ثوري من خلال الزي الجديد الذي يرتديه (بنطال وقميص وقبعة بألوان زيتية)، شبهه البعض بالرئيس الأوكراني الذي لم يغير لون ألبسته منذ أن غزت روسيا بلاده، في فبراير/ شباط من العام الجاري.

اليوم الخميس 4/ 8/ 2022 انتشرت إشاعة تتحدث عن إقالة «أبو محمد الجولاني»، صاحب أحد الاسمين، أحمد حسين الشرع، أو أسامة العبسي. وضجت مجموعات الواتساب للناشطين والصحفيين السوريين بالخبر، وتوقع البعض أنها خطوة مشابهة لتلك التي اتخذتها قيادة فصيل الجبهة الشامية باستبدال قائدها أبو أحمد نور «مهند الخليف»، بأبي ياسين «حسام ياسين».

لكن سرعان ما خرج صحفيون في إدلب ونفوا الخبر، معللين أن هكذا خطوة لن تكون في القريب العاجل بسبب المتغيرات في المنطقة وتلويح السلطات التركية بعملية عسكرية شمال شرق سوريا.

لكن مراقبين يرون أن أي تغيير من هذا النوع في هيئة تحرير الشام بهذا التوقيت على وجه التحديد، سيكون لتركيا دور فيه، وهناك تلميحات تشير إلى بسط نفوذ الأتراك على إدلب، وسحب البساط رويداً رويداً من تحت فصيل الجولاني، وسد الذرائع أمام الروس الذين لطالما حملوا تركيا مسؤولية سيطرة هيئة تحرير الشام على محافظة إدلب وريف حلب الغربي.

لقاء سوتشي

يعقد الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، قمة ثنائية في منتجع سوتشي الروسي، يوم الجمعة، الخامس من أغسطس/ آب، وتشير معظم التحليلات إلى أن اللقاء سيكون مخصصاً لإقناع الروس بتمرير العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، لكن السؤال الذي طرحه العديد من السوريين الفاعلين في الشأن العام، ما هو المقابل الذي سيقدمه أردوغان للرئيس الروسي على الجغرافيا السورية، لا سيما وأن قمة طهران، التي جمعت رؤساء إيران وروسيا وتركيا، لم يمض عليها سوى أيام معدودة في العاصمة الإيرانية طهران؟

وكانت القمة الثلاثية خرجت ببيان، أبدى من خلاله الرئيس التركي عزمه على مواصلة قتال «الإرهاب» في سوريا، وأعربت طهران لأردوغان مجدداً عن رفضها العملية العسكرية لما ستلحقه من ضرر على أطراف مختلفة في المنطقة.

وعلى وقع التهديدات التركية بالعملية العسكرية، أتت قمة طهران ضمن إطار «مسار أستانا العسكري» الرامية لإنهاء النزاع السوري المتواصل منذ العام 2011.

وهنا يجدر بنا السؤال، من هم الإرهابيون الذين سيضربهم الرئيس التركي؟ فمن وجهة نظر أنقرة الإرهاب في سوريا محصور في قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، لكن شركاؤه في «مسار أستانا» يرون هيئة تحرير الشام والفصائل المتشددة هي من تمثل الإرهاب.

وسبق لموسكو وطهران أن حذرتا تركيا من شنّ هذه العملية في سوريا التي وصل وزير خارجيتها فيصل المقداد إلى طهران ليلة انعقاد القمة الثلاثية.

ولم تصدر عن أي من الجانبين الروسي أو التركي أجندات لقاء الرئيسين حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، إلا أننا استعرضنا بعضاً من توقعات المراقبين من المعارضة السورية، فكانت الآراء مختلفة، وخاصة حول العملية من عدمها، من جهة، وحول بسط نفوذ تركيا سيطرتها على كامل إدلب وإضعاف نفوذ الجولاني وفصيله.

واعتبر بوتين في كلمته أن المحادثات الثلاثية كانت «مفيدة جداً»، مضيفاً «ناقشنا النقاط الأساسية لتعاوننا المتعلّق بسوريا»، داعياً نظيريه لزيارة روسيا لعقد القمة المقبلة.

ومن المحتمل أن يجازف الرئيس التركي بعلاقته مع الغرب فيما لو باع الروس طائرات بيرقدار المسيرّة، لاستخدامها في غزو بلاده لأوكرانيا.

كما أن تركيا تلعب دوراً وسيطاً بين الغرب والروس، منذ فبراير/ شباط، بعد أن وضعت العملية الروسية في أوكرانيا الكون أمام تحدٍّ كبير يتعلق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة، ما أسهم بعقوبات أمريكية أوروبية على روسيا وكل الدول المشاركة معها في غزوها لـ «كييف».

إدلب الحاضرة الغائبة

مع كل خلاف وتعارض روسي تركي، تتحمل إدلب ردة فعل الكرملين وبتنفيذ من طائراتها المركونة في قاعدة حميميم بالقرب من شواطئ المتوسط السورية. لكن بالمقابل، لا تتخذ أنقرة أي إجراء لحماية المدنيين وهي الضامن لفصائل المعارضة في مسار أستانا، بل تعمل على تسويق الجولاني، من خلال إظهار أن الأوضاع وردية في إدلب والناس هناك تعيش في بحبوحة، حتى بات الناس في مناطق الشريط الحدودي الخاضعة للنفوذ التركي تتوقع ما يجري في مناطقهم من فوضى وانتهاك للحقوق من قبل فصائل المعارضة، يهدف لإظهار إدلب على أنها النموذج الأفضل بين الفيدراليات العسكرية ومناطق النفوذ التي فرضتها الحرب على السوريين.

ورغم تشكيك الكثيرين بالتغيرات التي طرأت على شخص الجولاني وفصيله الجهادي، إلا أنه يكاد أن يكون هناك رضى ضمني من قبل قوى محلية وخارجية، شرط أن يلتزم بخطابه المتغير كل فترة والذي يميل إلى النعومة، على عكس ما كان عليه عندما قاتل فصائل الثورة ودحرهم من إدلب وريف حلب ليبسط سيطرته على القطاع بمفرده. ما جعل المتابعون يشبهونه لرئيس النظام السوري بشار الأسد، وعلى أنه مستعد مقابل بقائه على رأس السلطة أن يقدم تنازلات جمّة للدول المتداخلة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية عن الجهاديين الذي يرون من الولايات المتحدة عدواً تاريخياً.

«تغيير الشروال بالبنطلون، وغطاء الرأس بالقبعة» لا يكفي ليقول السوريون في الشمال إن الجولاني تخلّى عن مشروعه الجهادي مقابل المشروع الوطني السوري، الذي يؤمن لكافة السوريين الحرية والعدالة والانتقال السياسي. ولا أحد على ما يبدو بوارد القبول بأي مشروع لا يحقق ما ذكرناه آنفاً، فهل بإمكان الجولاني الذي غير «حلّاسه» أن يغير من نهجه ويعود لرشده ولسوريا قبل أي شيء آخر؟

الإخوان.. من الانشقاقات إلى الخلافات المصلحية بين فروع التنظيم

لا يعيش تنظيم الإخوان المسلمين أياماً سعيدة كما كان يتوقع مع بداية «الربيع العربي»، إذ أرتد الأخير عليها بشكل سلبي، كونه ساهم في وصول التنظيم لحكم بعض البلدان، التي أخفق في تسيير أمورها شر إخفاق، كما ساهمت أحداث ذلك الربيع، في فضح سياسات الإخوان وانتهازيتهم العابرة للوطنية والقيم الإنسانية، فتقلص معها جمهور التنظيم، فيما تنبهت كثير من الدول في الشرق الأوسط وغيرها من بقاع العالم لمخاطر تنظيمات الإسلام السياسي، من داعش إلى النصرة إلى الإخوان المسلمين وغيرها من المسميات التي لا تختلف في الجوهر بكثير.

طلب إحاطة في ألمانيا

ففي ألمانيا، لم تتوقف الأحزاب الألمانية عن توجيه الضربة تلو الأخرى للإخوان، ففي الثاني عشر من يوليو الماضي، قدمت كتلة الاتحاد المسيحي (معارض)، ثاني أكبر كتلة في البرلمان الألماني، طلب إحاطة قوي تحت عنوان «البحث والوقاية والتصدي للتطرف الإسلامي العنيف والإسلام السياسي».

حيث ذكر في ديباجة، طلب الإحاطة الموقع عليه من فريدريش ميرتس زعيم المعارضة والمرشح الأقوى لتولي المستشارية مستقبلاً، أن «التطرف الإسلامي لا يزال يشكل تهديداً كبيراً لنظامنا الديمقراطي الأساسي»، موضحاً أنه «ينطبق هذا على كل من التطرف الإسلامي العنيف وما يسمى بالإسلام السياسي والإخوان؛ التنظيم الذي يسعى عناصره من أجل حكم استبدادي طويل الأمد تقيد فيه حقوق المرأة بشكل صارم ولا توجد فيه حقوق متساوية للمسلمين وغير المسلمين، ولا حرية للرأي والدين، ولا حماية للأقليات، ولا يوجد فصل بين الدين والدولة».

مؤكداً أن «نظام الحكم هذا يتعارض بشكل صارخ مع قانوننا الأساسي»، مع الإشارة إلى أنه «يتعين على الشرطة وسلطات الحماية الدستورية مواجهة مخاطر التطرف الإسلامي الموجودة منذ سنوات، علاوة على وجود حاجة إلى عدد كبير من الإجراءات الأخرى»، كما حدد طلب الإحاطة إجراءات مكافحة الإسلام السياسي والإخوان في الوقاية وزيادة وعي الأشخاص والاعتراف بتواجد الإسلاموية ونفوذها في وقت مبكر، وخاصة في المدارس والسجون، وتدشين برامج نزع التطرف، وتمويل المشاريع البحثية والكراسي المتخصصة في الإسلام السياسي والإخوان.

صدامات داخلية وتعمّق الانشقاقات

أما على الصعيد الداخلي، فتواصلت الأزمة داخل تنظيم الإخوان، وتفاقمت حدة الانشقاقات لتصل بالفعل لتشكيل كيانين وجماعتين، وكل منهما تزعم أنها الجبهة الوحيدة المسيطرة على التنظيم، وأن أعضاء الجبهة الأخرى جرى عزلهم ولا يمثلون الجماعة ومؤسساتها، فعقب ساعات قليلة من قيام جبهة اسطنبول بقيادة محمود حسين، في التاسع عشر من يوليو الماضي، بالإعلان عن عزل إبراهيم منير وفصله نهائياً وأيضاً أعضاء جبهته، ردت جبهة لندن بتشكيل مجلس شورى جديد للتنظيم وتصعيد مجموعة من الشخصيات ليكونوا أعضاء بمجلس الشورى معظمهم من المقيمين في اسطنبول والباقي من الأقطار والدول الأخرى ومن داخل مصر.

ثم بلغت أزمة انشقاقات تنظيم الإخوان ذروتها، في الثامن والعشرين من يوليو، عندما أصدرت جبهة اسطنبول بزعامة المدعو محمود حسين، بياناً اتهمت فيه جبهة منير بنشر الفتنة والانقسامات داخل صفوف التنظيم، والسعي لإعاقة عمل الإخوان، وعرقلة مسيرتهم، ذاكرةً إن جبهة منير تضعف الجبهة الداخلية للإخوان وتفرق وحدتهم، وتجعل التنظيم لقمة سائغة للمتربصين بها، لافتةً إلى أن جبهة منير خلف انتشار الكثير من السلوكيات الشائنة، ومواصلة كثير من الممارسات المتعارضة مع أخلاق الدعاة والمصلحين، وفق تعبيرهم.

5وتعمقت انشقاقات تنظيم الإخوان بصورة كبيرة، في العاشر ن أغسطس، عندما قررت جبهة لندن بقيادة إبراهيم منير، تشكيل هيئة عليا تكون بديلة لمكتب الإرشاد التابع لجبهة اسطنبول بقيادة محمود حسين، إذ عمد إبراهيم منير لتشكيل الهيئة ضمن إطار مواجهة جبهة محمود حسين التي تتمسك بمواقعها التنظيمية كأعضاء سابقين في مكتب الإرشاد.

دستور جديد في تونس ومحاكمات لقادة الإخوان

أما في تونس التي تسعى لتجاوز عواقب فترة حكم حزب النهضة الإخواني، منذ القرارات الاستثنائية للرئيس قيس سعيّد 25 يوليو 2020، فقد مثل راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة، في التاسع عشر من يوليو الماضي، أمام قاضي التحقيق في قضية يتهم فيها بتبييض أموال، وذلك قبيل أيام من استفتاء على دستور جديد، أظهرت استطلاعات رأي، تصويت أكثر من 90 بالمئة في تونس لصالحه، بعد أن نظم في الخامس والعشرين من يوليو الماضي (أي عقب عام من القرارات الاستثنائية للرئيس قيس سعيّد)، ما اعتبره خبراء «رسالة لتنظيم الإخوان الإرهابي بأنهم غير مرغوب فيهم ولن يكون لهم أي دور في تونس الجديدة».

وفي السادس عشر من أغسطس الجاري، كشفت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، النتائج النهائية للاستفتاء، قائلة إن 94.6 في المئة من المصوتين أيدوا المشروع، بينما صادق قيس سعيّد الرئيس التونسي، على الدستور الجديد، في السابع عشر من أغسطس، وصرح سعيّد بكلمة ألقاها بتلك المناسبة: «هذا دستور الشعب يتم ختمه اليوم وإصداره لينطلق به العمل حالا»، معتبراً أن «هذا يوم من الأيام التاريخية الخالدة، يوم التطابق بين الشرعية الدستورية والمشروعية الشعبية، بل مع المشروعية الثورية».

إخوان فلسطين يتخلون عن إخوان سوريا

وفي فلسطين، وعقب عقد من القطيعة، قررت حركة حماس (التي تعتبر الفرع الفلسطيني من تنظيم الإخوان المسلمين)، في الواحد والعشرين من يونيو الماضي، إعادة العلاقات مع النظام السوري وفق تصريحات نقلتها وكالة "رويترز" عن مصدر من داخل الحركة (طلب عدم نشر اسمه)، وأكد أن الجانبين عقدا عدة اجتماعات "رفيعة المستوى" بغية التوصل لهذا القرار.

فيما صرح في الثامن والعشرين من الشهر عينه، عضو المكتب السياسي لـ"حماس"، ومسؤول العلاقات العربية لديها، خليل الحيّة، حول قرار الحركة السعي لاستعادة العلاقة مع النظام السوري، بعد نقاشات مع أطراف مختلفة بالحركة، قائلاً في لقاء مع جريدة "الأخبار" اللبنانية، "بخلاصة النقاشات التي شاركت فيها قيادات وكوادر ومؤثرون، ومعتقلون داخل السجون، تم إقرار السعي من أجل استعادة العلاقة مع دمشق".

وقد أزعج قرار إخوان فلسطين، إخوان سوريا، فأصدر ما يسمى بـ"المجلس الإسلامي السوري" الذي يعتبر أحد أدوات تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا، بياناً بتاريخ الثالث والعشرين من يوليو، قال فيه إن "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس) لم تبد أي استجابة لمطالب العلماء المسلمين بعدم إعادة علاقاتها مع النظام السوري، رغم بذل المجلس جهده لـ"ثنيها عن المضي في هذا القرار الخطير".

واعتبر البيان، أن إعادة "حماس" علاقتها بالنظام السوري "يستكمل مشهد اصطفاف الحركة مع المحور الإيراني الطائفي المعادي للأمة، ذلك المحور الذي يتاجر بالقضية الفلسطينية خداعًا ويوغل في سفك دم المسلمين في سوريا والعراق واليمن"، مضيفاً أن حركة "حماس" ستتلقى في حال إعادة علاقتها بالنظام "أكبر الخسارات المتمثلة بسلخها عن محيطها وعمقها لدى الشعوب المسلمة التي طالما وقفت معها وساندتها، وسيُظهر هذا القرار الحركة بمظهر التي تقدم منفعتها الشخصية المتوهمة على منفعة الأمة المتحققة، وتقدم المصالح على المبادئ".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هو هل سيقوم ذلك المجلس بتوجيه ذات الاتهام (أي تقديم المنفعة الشخصية المتوهمة على منفعة الأمة المتحققة، وتقديم المصالح على المبادئ)، إلى الرئيس التركي الذي يسعى للقيام بذات الفعل الذي تتوجه له حركة حماس، (أي التطبيع مع النظام السوري)، عقب إخفاق إخوان سوريا في الاستفادة من الدعم التركي غير المحدود لقلب النظام الحاكم في سوريا، أم أن إخوان سوريا أعجز عن اتهام أردوغان؟

محمد بن سلمان يُفشل مخططات الإخوان المسلمين التي كانت ستنفذ ضد السعودية

كشف الإعلامي المصري رامي جان، عن المخطط الذي كان يحاك للمملكة العربية السعودية وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، عبر تشويه سمعته ومسيرته خلال السنوات الماضية من قبل جماعة الإخوان المسلمين، وخاصة أولئك الذين يقيمون في مدينة إسطنبول التركية. وأظهر جان عبر فيديو بثته قناة السعودية 24 الخطط الموضوعة بعناية من قبل الإعلام الإخواني وحسابات السوشال ميديا التي يديرونها لضرب استقرار المملكة.

وبيّن الإعلامي رامي جان، الذي كان يعمل في قنوات الجزيرة ومكملين والشرق، أنه كان أحد الأشخاص المسؤولين عن متابعة المخطط إعلامياً، الذي كان يهدف لجعل السعودية نسخة عن اليمن وسوريا ولبنان والعراق، مضيفاً، أن الأمير محمد بن سلمان، كان لهم بالمرصاد عندما جفف عنهم منابع التمويل وقطع أوصالهم التي كانت كفيلة بمواصلة مخططاتهم في المنطقة والسعودية على وجه الخصوص.

الهدف «السعودية» أولاً

وكانت بثت قناة السعودية، 24 يوم الأربعاء الفائت، ولمدة 3 ساعات، في برنامج «ندوة سعودي 24» اعترافات الإعلامي المصري، وشارك عبر مداخلات واتصالات هاتفية نحو 20 شخصاً أكاديمي وصحفي من مختلف الأقطار العربية، منهم مقيمون في بلدانهم وآخرون في دول أوروبية، للحديث حول الموضوع وكيف استطاعت السعودية ضرب الإرهاب بيدٍ من حديد وتحصين السعودية من هذا السرطان الذي كاد أن يصل حدود بلدهم، لولا فطنة وانتباه ولي العهد والسلطات في المملكة مبكراً وقطع أذرعه في عدد من الدول العربية.

وأفاد جان، أنه في تلك المرحلة كان يقيم في تركيا، وأضاف أن صعود بن سلمان لولاية العهد في السعودية غيّر من حسابات التنظيم وسير عمله ومخططاته، وبذلك سبب لهم صدمة، ما دعاهم لردّ فعل يقوم على التشكيك بقدرات الأمير وبأن سنه لا يسمح له في إدارة ملفات كبيرة، كتلك الواقعة على عاتق المملكة العربية السعودية، لا سيما وأن الرياض تحارب على عدة جبهات، بينها ملف اليمن والإرهاب الحوثي لجامعة «أنصار الله» المدعومة من إيران وحزب الله اللبناني وتدريب من ضباط جيش النظام السوري، ومن ناحية ثانية إعادة الوئام لدول مجلس التعاون الخليجي والعربي بعد ما أصابه من تفرقة جراء التغوّل الإيراني في عدد من البلدان العربية وإفراز عشرات الميليشيات الطائفية والإرهابية العابرة للحدود.

أدوات السوشال ميديا

وتضمنت اعترافات الإعلامي المصري، أن الخطوة الأولى لاستهداف ولي العهد السعودي كانت من خلال الزخم بالنشر في حسابات تتبع للإخوان المسلمين، تهدف لتشويه صورة الأمير ونشر الإشاعات داخل المملكة السعودية، من خلال حساب يسمى «العهد الجديد» وحساب «مجتهد»، وغيرها من الحسابات المزيفة التي استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للوصول إلى شريحة كبيرة من السعوديين والمواطنين العرب.

تمويل من دولة خليجية

ويضيف الإعلامي المصري، أنه من هذه الإشاعات، تلك التي تظهر أن «الأمير بن سلمان يعيش بعزلة دولية أو عليه ضغوط يصعُب عليه تجاوزها، وهذه كلها كانت وفق المخطط الموضوع من قبل قيادة التنظيم في إسطنبول التركية، ودعمٍ سخي من دولة خليجية». تشير معلومات متقاطعة أن هذه الدولة كانت وما تزال توفر أرضية إعلامية لتنظيم الإخوان المسلمين عبر قنواتها والصحف والمواقع الإلكترونية التي تمولها، والذي يقدر عددها قرابة 600 وسيلة مهمتها تزييف الحقائق وفق خطط واستراتيجيات شيطانية.

كما كشف «جان»، تفاصيل الأزمة داخل قناة الشرق الإخوانية مع العاملين بالقناة، قائلاً إن المستفيدين من القناة يصلوا إلى 15% تقريباً وباقي العاملين متعثرين، مشيراً إلى أن النسبة المتضررة من العاملين تمكنوا من الوصول لحجم الأموال التي تنفقها قطر على قناة الشرق وقدرت بحوالي 300 ألف دولار، 250 ألف يورو لقناة مكملين.

وكان بالنسبة لتنظيم الإخوان، المصنف على لوائح الإرهاب في السعودية وبعض دول الخليج وجمهورية مصر، هدف واضح، وهو «إذا استطعت التحكم بمصدر المعلومة.. يمكن التحكم بالرأي العام»، حسب اعترافات جان.

اعتقال وترحيل

وفي السياق، عاد رامي جان إلى العاصمة المصرية القاهرة، قبل أربع سنوات، بعد خلاف مع إدارة قناة الشرق بسبب تجسسهم عليه وعلى زملائه، ولمدة خمسة أشهر قبل مغادرته تركيا إلى مصر.

وفي مقابلة سابقة له مع قناة دريم، قال رامي جان: «عندما قررت إبلاغ الشرطة التركية، واجهت ضغوطاً كبيرة، منها اقتحام صاحب العقار لغرفتي وإجباري على الرحيل، فضلاً عن تغير المعاملة معي داخل قناة الشرق بتخفيض راتبي»، مبيناً أن مشكلته مع أيمن نور أنه لا يريد ترحيله حينها إلى مصر، «حتى لا أثبت قصتي، وبعد موافقته اصطحبني إلى المطار ثلاثة من عناصر المخابرات التركية برفقة محاميه، وظلوا معي حتى غادرت المطار»، مؤكداً أنه يمتلك جميع التسجيلات والمستندات التي تثبت صحة كلامه.

وأردف جان، أنه تم حجزه 6 أيام في تركيا وأضرب عن الطعام 5 أيام، إلا أنّ الأتراك شعروا بالقلق بشأن حقوق الإنسان، ما دعاهم للاستجابة لمطالبه بشكل جزئي، وحينها طالب بهاتف محمول لإرسال رسالة إلى الإعلامي «وائل الإبراشي»، ليتدخل عن طريق إرسال أحد المسؤولين من السفارة المصرية، وبعد إرسال الرسالة سأله الضابط التركي عن الشخص المقصود بالرسالة، فأكد أنه أحد الأصدقاء لطمأنة أهله في مصر أنه بخير.

وفي الفترة الأخيرة ظهرت مشكلات الإخوان والانقسام بين جماعة إسطنبول وجماعة لندن بشكلٍ جلي، وخرجت الخلافات إلى العلن، كان آخرها مقابلة إبراهيم منير مع وكالة رويترز الإخبارية.

وكان منير القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين حتى سحب مجلس الشورى العام المصري منه الثقة وأعفاه من مهامه كقائم بالأعمال ونائب للمرشد في التنظيم المصري، في أكتوبر 2021.

التجسس على الهواتف الذكية.. شيفرة «بيغاسوس» من يمتلكها؟

جاسم محمد

اتخذت شركة NSO ـ «Pegasus» والمعنية بالتجسس على الهواتف الذكية قراراً بإعادة هيكليتها بعد أن شهدت الكثير من الانتقادات والدعاوى القضائية ضدها. وفي أعقاب هذه التطورات، استقال شاليف هوليو، مؤسس ورئيس الشركة الإسرائيلية، وكذلك رئيس الشركة المصنعة لبرامج التجسس الإسرائيلية NSO وحل محله المدير السابق للأعمال التشغيلية، يارون شوحط، الذي سيقود أيضاً عملية إعادة الهيكلة، وفق مصادر الشركة ليوم 21 أغسطس 2022.

شركة NSO ـ برنامج التجسس «Pegasus»

هي إحدى الشركات الإسرائيلية المصنعة لبرامج التجسس التجارية وتبيع منتجاتها إلى وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والجيوش في جميع أنحاء العالم التي تتيح التجسس الشامل للهواتف المحمولة. تأسست الشركة في عام 2010 وتبلغ قيمتها الآن أكثر من مليار يورو، لديها حوالي 60 عميلاً في 40 دولة. ويمكن لبرنامج التجسس «Pegasus» مراقبة المكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني وحتى الدردشات المشفرة، والذي يعتبر أحد أقوى برامج التجسس في السوق التجاري، من خلال قدرته على تشغيل كاميرا وميكروفون الجهاز دون أن يلاحظه أحد، وفقاً لـ NSO. يهدف هذا التطبيق إلى تعقب الإرهابيين والمجرمين.

عملاء برنامج «بيغاسوس»

استخدمت السلطات الألمانية، تحديداً مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية والمخابرات الفيدرالية البرنامج. وسبق أن وضعت الولايات المتحدة شركة NSO على قائمة العقوبات عام 2021 في محاولة من واشنطن لمنع الشركة من الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية.

من العملاء المحتملين للبرنامج، جهات حكومية في ألمانيا ترغب في استخدام برامج التجسس بهدف تعقب الإرهابيين المشتبه بهم وغيرهم من المجرمين. لكن لا يوجد حتى الآن تأكيد رسمي أو رفض من هذه الجهات، حول ما إن كان المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية - المخابرات الداخلية (BKA) أو الاستخبارات الخارجي (BND) قد استخدمت برنامج التجسس «بيغاسوس»، على غرار حصان طروادة. وذلك حتى بعد مرور عام على الكشف عن هذا البرنامج، وفقاً لتقرير دوتش فيللة في 18 يوليو 2022 بيغاسوس. عام على فضيحة برنامج التجسس وبرلين تلتزم الصمت!

لكن شركة آبل وفيسبوك اتهمتا NSO باختراق «منتجاتها ورفعتا دعوى قضائية ضد الشركة، كما تضررت الشركة من قرار الحكومة الإسرائيلية بتشديد الرقابة على صادرات البرمجيات وهذا أدى إلى خفض عدد الدول التي تستطيع NSO بيع برامجها من 100 إلى 37 دولة.

قائمة بأهداف تجسس محتملة

وكشف بحث أجراه اتحاد دولي من الصحفيين، والذي يضم أيضاً وسائل إعلام ألمانية منها تلفزيون NDR وWDR و«Süddeutsche Zeitung» وصحيفة «Zeit» الأسبوعية، بالاشتراك مع منظمة العفو الدولية، تقييم مجموعة بيانات تضم أكثر من 50000 رقم هاتف، وهي قائمة بأهداف تجسس محتملة اختارها عملاء شركة NSO Group في أوروبا. يشير البحث الجديد إلى أن برنامج التجسس قد تم استخدامه أيضاً في أوروبا، على سبيل المثال في ألمانيا والمجر.

أجرى كذلك خبراء تكنولوجيا المعلومات من مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية في برلين ومختبر المواطن التابع لجامعة تورنتو تحقيقات جنائية في 44 جهازاً من أجهزة «آيفون» لأفراد تم تحديد أرقامهم على ما يبدو كأهداف محتملة من قبل عملاء NSO تم العثور على آثار للهجمات ببرنامج «Pegasus» على 37 جهازاً، ويبدو أن حصان طروادة كان نشطاً على بعض الهواتف المحمولة.

الاستخبارات تحتاج صلاحيات أوسع

تعاني بعض أجهزة الاستخبارات الدولية ووكالات إنفاذ القانون، من صعوبة مراقبة اتصالات أهداف، تمثل تهديداً لأمنها القومي، وقد وجدت في برنامج «بيخاسوس» ضالتها، بمساعدتها على تعقب العناصر المطلوبة على قوائم الجريمة والإرهاب، لكن أين تكمن المشكلة؟

المشكلة لا تتعلق بالشركة المصنعة ولا بالبرنامج، هي تقنية رائدة ومتقدمة جداً في زمن عالم السيبراني، فبعد أن كانت هناك مراقبة على أجهزة الهواتف الثابتة التقليدية تنفذها الحكومات، اليوم هذه الحكومات تحتاج مثل هذه البرامج، لتأمين أمنها الوطني والقومي، لكن ما تحتاجه هو الحصول على موافقات السلطات التشريعية لكي تعتمد مثل هذا النوع من البرنامج.

والقضية تكون أكثر تعقيداً، عندما لا يكون هناك «فهم» من السلطات التشريعية، فما تحتاجه وكالات إنقاذ القانون، هو الحصول على الصلاحيات من أجل تنفيذ عمليات استباقية تعمل على حماية أمنها، وما تحتاجه السلطات التشريعية أن يكون هناك فهم لمخاطر الأمن القومي والمهام التي تقوم بها الاستخبارات ووكالات إنقاذ القانون، في زمن «الديجتال» وعولمة الاتصالات، اليوم نحن أمام مفاهيم أمن قومي جديدة.

ذروة الاغتيالات الإسرائيلية في إيران.. والانهيار القادم من الداخل

أحمد قطمة

تنتقل المواجهات الكلامية بين إيران من جهة وإسرائيل من الجهة المقابلة، إلى حرب قصف المليشيات الإيرانية في سوريا مرات ولبنان في أخرى، ومواجهات متقطعة هنا وهناك، وتسير بجانبها حرب الاغتيالات، التي يسعى من خلال جهازا المخابرات الإيراني والإسرائيلي إلى استباق بعضهما في كشف المخططات المضادة، أو تنفيذها بحق الخصم ومسؤوليه.

إيران تُطهّر أجهزتها

وفيما يؤكد أن الاستخبارات الإسرائيلية مخترقة للداخل السري لإيران، بدأت القيادة الإيرانية في بداية يوليو الماضي، بعمليات تطهير داخل الحرس الثوري الإيراني، حيث قبضت السلطات على جنرال كبير في الميليشيا، نتيجة الاشتباه بتجسسه لصالح إسرائيل، وذلك عقب أن أقالت الأسبوع الذي سبقه، رئيس استخباراتها حسين طيب.

وجاءت إقالة الطيب البالغ من العمر 59 عاماً، في أعقاب 3 حالات إحراج كبيرة لأجهزة المخابرات الإيرانية، يظن مسؤولو الأمن الإسرائيليون أنها تركت النظام «مصدوما ومنزعجاً»، وذلك تبعاً لما أورده تقرير لصحيفة «التليغراف» البريطانية، حيث نوهت المعلومات إلى أن مساعي الإحراج الأولى كانت عندما حاولت طهران، تنفيذ سلسلة هجمات انتقامية على مواطنين إسرائيليين في تركيا، فدقّت تل أبيب ناقوس الخطر، وأمرت مواطنيها بالمغادرة فوراً، وخلال الفترة عينها، احتجزت أنقرة مشتبهاً بهم اعتقدت أنهم يعملون لصالح خلايا تجسس إيرانية.

أما الحالة الثانية، فكانت في ختام شهر مايو/أيار الماضي، عندما قامت إسرائيل بعرض سلسلة من الوثائق الإيرانية، بما في ذلك تفاصيل حول برنامجها النووي، في حين كانت الثالثة، عندما اغتالت إسرائيل اثنين من علماءها النوويين، من خلال إرسال عملاء لتسميم طعامهم في حفلات العشاء قبل أن يختفوا.

وفي ذات الفترة، أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت، عن «عقيدة الأخطبوط»، وذكر إنها برهنت فعاليتها، حيث تسببت بحدوث موجات صادمة في كل أرجاء القيادة الإيرانية، بينما كشف محللون إيرانيون أن رئيس مخابرات الحرس الثوري المطرود حسين الطيب، كان من أقوى الرجال في إيران، وعلى علاقة وثيقة بالمرشد الأعلى علي خامنئي، ضمن إشارة منهم إلى الضربة القاسية التي تلقتها طهران عقب انكشاف أمره.

تحذيرات إيرانية من تأثير الحرب المخابراتية

وفي ظل حالة من عدم اليقين داخل النظام الإيراني، وفي عرض نادر للتضامن العام، وقف وزير المخابرات الإيراني ورئيس مخابرات الحرس الثوري في يوليو، لالتقاط صورة جماعية، متعهدين بالعمل معًا لتعزيز الأمن، وهو مفهوم يعني محاربة العمليات الإسرائيلية داخل إيران، فيما أشار قرار كبح التنافس بينهما إلى القلق على أعلى مستويات المؤسسة الإيرانية، وكذلك الشارع الإيراني من تصاعد الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل، بما في ذلك اغتيال قائد على عتبة منزله في وضح النهار وسط طهران في مايو/أيار.

وتعهد إسماعيل الخطيب، وزير المخابرات والعميد محمد كاظمي بـ»تعاون أجهزة المخابرات والأمن» وسط مخاوف من أن حرب الظل المستمرة منذ عقود مع إسرائيل على وشك الانفجار، وذلك وفقاً لتقرير «فيننشيال تايمز»، فيما قال سياسي إصلاحي: «يبدو الأمر كما لو أن إسرائيل أنشأت منظمة واسعة النطاق في طهران وتدير عملياتها بحرية، ومن الواضح أن إسرائيل تستهدف صورة إيران «الآمنة للغاية» لتشويه عظمتها في عيون الناس».

كما أشار التقرير إلى أن تلك العمليات شكلت صدمة لنظام يفتخر بأمنه، فيما قال محللون إن مدى التسلل الإسرائيلي إلى المؤسسة الإيرانية أصبح واضحاً أيضاً، وذكر أحد المحللين المحافظين: «التسلل قضية خطيرة للغاية، يحتاج النظام إلى التفكير في حل لها»، فيما قال أحد المقربين من النظام الإيراني: «تظل سياسة إيران قائمة على العمل مع القوات التي تعمل بالوكالة عنها، ولن نشن أي هجمات ضد إسرائيل إذا لم تهاجمنا مباشرة»، وأكمل: «ليس من الحكمة أن نقاتل إسرائيل، لقد أظهروا أسنانهم، لكنها ليست حادة بما يكفي لتصل إلى حد ضرب إيران».

فيما قال قائد الحرس الثوري العميد الركن حسين سلامي، في يونيو الماضي، في حفل تقديم رئيس المخابرات الجديد إن «حرب المخابرات هذه تحولت اليوم إلى الحرب الأكثر اتساقاً والأكثر واقعية»، مُحذراً من أن «العدو جلب كل وسائله إلى الميدان» وذكّر رفاقه بأن «العديد من الأنظمة» أطيح بها من قبل قوى عالمية من خلال عمليات استخباراتية، قائلاً: «العدو الولايات المتحدة وإسرائيل، ينويان نزع ثقتنا بأنفسنا وإفراغنا من الداخل»، وهذا هو «أخطر أنواع العدوان وأكثرها خداعاً، ونحن نحث الجميع للمساعدة في إحباط هذا الوهم».

وأقلقت تلك التقارير عن الهجمات المنتظمة على إيران، بالفعل بعض المواطنين الذين باتوا يشعرون بأمان أقل، وبالصدد قال مواطن إيراني: «من يعطي المعلومات للإسرائيليين؟.. إنها تأتي من داخل النظام، نشعر بالأمان، ولكن بعد ذلك من يدري، ربما ينهار النظام من الداخل بشكل مشابه لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية».

ذروة الاغتيالات

ووصلت تصفية علماء وعسكريين إيرانيين يعملون في المجال النووي والصاروخي والعسكري ذروتها خلال الأشهر الأخيرة، حيث نُسبت سلسلة من الوفيات المشبوهة وأعمال التخريب في إيران إلى إسرائيل، ومن ضمنها مقتل ضابطين في فيلق القدس ذراع التدخل الخارجي للحرس الثوري الإيراني، وبعض العلماء الشباب العاملين في صناعة الصواريخ والمسيرات، والانفجارات الغامضة التي طالت بعض الصناعات العسكرية الدقيقة والحساسة.

وقد توسعت العمليات في شهر مايو الماضي من هذا العام، لكن رغم ذلك، لم تكن تل أبيب راضية، إذ صرح مستشار الأمن القومي للحكومة الإسرائيلية، إيال حولاتا لقناة تلفزيونية، إن إسرائيل «لم تفعل ما يكفي» في إيران خلال العام الماضي، وبعد ذلك اقترح كبار المسؤولين الإسرائيليين مراراً وتكراراً على الرئيس الأميركي وضع «الخيار العسكري» ضد إيران على الطاولة، ولكن رد الرئيس الأميركي في كل مرة «الدبلوماسية» لا تزال الحل المفضل في التعاطي مع إيران.

وعليه، يبدو أن الخرق الإسرائيلي للحدود والسلطة الإيرانية، قد بات مزعجاً لنظام الملالي ومثيراً للخشية في صفوف بعض الإيرانيين، من أن المواجهة مع إسرائيل قد تحسم، حتى قبل أن يطلق أي منهما طلقة باتجاه الآخر في حرب مباشرة، فربما تلجئ تل أبيب إلى خيار يعجز الآخرون عن تنفيذه في طهران، باغتيال مسؤول كبير تكسر به ظهر السلطة الحاكمة، وتقلب الطاولة على المرشد ومريديه.

وزير الخارجية اليمني السابق لليفانت نيوز:

لم نسمع أن إيران قدمت حبة قمح لإغاثة الشعب اليمني

حاوره: رودوس خليل

خالد اليماني

أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الثلاثاء، توصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق لتمديد هدنة انتهت يوم الثلاثاء لمدة شهرين إضافيين.

ويتضمن هذا التمديد للهدنة التزاماً من الأطراف بتكثيف المفاوضات للوصول إلى اتفاق هدنة موسع في أسرع وقت ممكن.

وتضغط الأمم المتحدة أيضاً من أجل وقف دائم لإطلاق النار من أجل استئناف المحادثات للوصول إلى حل سياسي دائم.

ويعدّ تشكيل المجلس الرئاسي في اليمن نقطة تحول هامة في هذه المرحلة بالمشهد المضطرب هناك، على أمل أن ينجح المجلس في معالجة التركة الثقيلة، وخاصة بعد المتغيرات الدولية المحتملة التي قد تحصل وتعكس إيجاباً على هذا البلد، إلا أن بروز بعض الخلافات بين أعضاء المجلس الرئاسي ذي الخلفيات العسكرية تركت إشارات استفهام كثيرة وضرورة تقييم أداء هذا المجلس بعد مرور حوالي المئة يوم من استلامه للمهام.

وللوقوف أكثر على آخر التطورات السياسية والعسكرية على الساحة اليمنية والسيناريوهات المحتملة لعمل المجلس الرئاسي، كان لصحيفة ليفانت نيوز اللندنية الحوار التالي مع معالي وزير الخارجية اليمني السابق الأستاذ خالد اليماني.

● كيف ينظر معالي الوزير خالد اليماني إلى الوضع السياسي والأمني في اليمن بعد مرور حوالي مئة يوم من تسلم المجلس الرئاسي الحكم خلفاً للرئيس عبد ربه منصور هادي؟

انقضت أربعة أشهر منذ مخرجات مؤتمر الرياض، والذي انعقد برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان «إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»، وكانت من أبرز نتائجه، وضع نهاية لعهد الرئيس هادي، بكل مآسيها وإخفاقاتها، وما رافقها من تفسخ لأدوات الدولة اليمنية. وبعد سبع سنوات من الحرب اليمنية العدمية التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء اليمن والدول المجاورة، تم نقل أمانة قيادة دفة سفينة التحولات اليمنية إلى «مجلس القيادة الرئاسي» المكون من ثمانية أشخاص، والذي اعتمد في تركيبته تساوي عدد المشاركين من الشمال ومن الجنوب، والأخذ بعين الاعتبار التمثيل الحزبي، حيث حظي حزب المؤتمر الشعبي العام بنصيب الأسد في تركيبة المجلس، وانحسر تأثير حزب التجمع اليمني للإصلاح بشكل ملحوظ بعد أن كان له دور مؤثر في العملية السياسية والعسكرية خلال السنوات الفائتة. كما تم استيعاب تمثيل تلك القوى الجديدة التي ظهرت في المشهد السياسي خلال سنوات الأزمة الماضية، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، والقوى السلفية، والمقاومة الوطنية.

وكنت قد تناولت موضوع مجلس القيادة الرئاسي في العديد من كتاباتي الصحفية، مشيراً إلى مصاعب القيادة الجماعية في التجربة التاريخية السياسية اليمنية، حيث لم يألف اليمنيون التكيف مع القيادة الجماعية، فقد كانت القيادة الفردية هي الطاغية على المشهد العام في اليمن شمالاً، وحتى في الجنوب على الرغم من فكرة أن للحزب الاشتراكي قيادة جماعية هي من كانت تحكم الجنوب قبل الوحدة، ولكن ظهر جلياً أن الرئيس علي سالم البيض هو من اتخذ قرار الدخول في الوحدة، وتلاه بعد سنوات بقرار الانفصال بعشوائية، دفع الآلاف ثمناً باهظاً له من دمه. وأنا أقول ذلك بمعزل عن آرائي الشخصية حول الوحدة اليمنية التي شوهتها ممارسات الطامعين في السلطة من الجانبين.

وفي الواقع، فإن المشهد السياسي والأمني في اليمن، بات مغايراً لذلك الذي سبق مؤتمر الرياض ٢، من حيث أن اليوم يسيطر وضع اللاحرب تحت مسمى الهدنة. وعلى الرغم من أن الهدنة لم تحقق حتى اللحظة، كل ما يتطلع إليه الشعب اليمني، تظل خطوة بالاتجاه الصحيح لإنهاء النزاع. وإنصافاً للحقيقة يصعب تقييم أداء المجلس الرئاسي منذ تحمله للأمانة، في فجر السابع من أبريل الماضي، وتحديداً خلال هذه الفترة الوجيزة بالقياس على طبيعة المصاعب المتراكمة التي ورثها عن العهد القديم، من تفسخ شبه كامل لأجهزة الدولة. كما لا يمكن الحكم على قدرة تركيبته غير المنسجمة، وربما الإشكالية، على إنجاز التحدي التاريخي.

وربما شكل عمل المجلس انطلاقاً من العاصمة المؤقتة عدن نجاحاً يحسب له، فلم يعد رئيس وأعضاء المجلس منعزلين عن مجتمعهم. وبتقديري فإنهم استطاعوا الإبحار معاً في مياه متلاطمة رغم اختلافاتهم العميقة، وأخشى ما أخشاه أن يستحيل الأمر برمته مجرد الحفاظ على التركيبة والإبقاء عليها، ويكون بقاء المجلس هو أكبر إنجاز يحققه مؤتمر الرياض ٢، وليس القدرة على إنجاز المهام التي كلف بها.

وبتقديري، هناك ثلاث تحديات رئيسة، في ضوء مخرجات الرياض٢، وتبدأ بكيفية الانتقال باليمن من حال الحرب إلى السلام. ويظل تحدي صياغة خطاب السلام ونبذ العنف، والتركيز على خطاب سياسي يجمّع ولا يفرّق، مهمة القيادة في العهد الجديد، فعلى الرغم من تعنت الحوثيين الواضح، وهذا أمر متوقع منهم، وإلا ما كانوا لينقلبوا على مؤسسات الدولة، يظل المجلس هو الراعي والأب المسؤول عن كل اليمنيين، وينبغي أن يتحرر من خطاب الكراهية والإقصاء الذي ساد وما يزال بعض أطراف الشرعية. وهناك تحديات تتصل بمعيشة الناس وغياب الخدمات وانتشار الفساد، وقد استمع الناس إلى الكثير من البيانات والوعود خلال الأشهر الأربعة الماضية ولم تصلهم تباشير العهد الجديد، في تحسن وضع قوت يومهم وتوفير الكهرباء وبقية الخدمات الحيوية للسكان. وهناك أيضاً التحدي الأكبر في قدرة المجلس في توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، وتطوير آليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب لوقف مساعي أمراء الحرب لمواصلة التزود باللوجستيات الضرورية لمواصلة حربهم العدمية ضد الشعب اليمني.

● تشكيل المجلس الرئاسي يمثل نقطة التحول الكبرى في المشهد السياسي اليمني في هذه المرحلة ولكن ليس من السهل التنبؤ بمستقبل الحل في اليمن بسبب تعقيدات المشهد السياسي من ناحية، وتعدد العوامل الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل ملامحه من ناحية أخرى، هل يتوقع معالي الوزير السيد خالد اليماني تعدد السيناريوهات في طريق عمل المجلس الرئاسي من ناحية النجاح أو الإخفاق؟

سيناريوهات النجاح متعددة ومتفاوتة من حيث مستوياتها، كما يظل الفشل هاجساً يؤرق كل محب لجهود استعادة الدولة، ولا نفضل الإكثار من الحديث حول الإخفاقات في هذه المرحلة المبكرة، مع أنه يمكن ملاحظة إرهاصات منطقية لها، إلا أن في داخلنا رغبة صادقة في أن نرى نهاية لهذا النفق المظلم، وأن يمثل المجلس تباشير خير للشعب اليمني لإنهاء النزاع في عموم اليمن.

إن التحول في المشهد السياسي واضح للعيان، فمجرد الانتقال من عهد تميز بالشلل التام، والإدارة عن بعد، وسيادة الفوضى، وانتشار الفساد وتحكم أمراء الحرب، وإدارة الدولة بحسابات فردية ضيقة، والابتعاد عن مواجهة الناس والحديث إليهم ومصارحتهم، بل والاكتفاء بخطابات موسمية ممتلئة بالعبارات الخشبية التي كفر بها الناس. ولهذا قلت مراراً، إن أي شيء يخلف العهد السابق سنكون معه بأفضل حال. ويبقى التحدي الأكبر في قدرة القيادة الجديدة لتحقيق النجاح أو الفشل في التعاطي مع التحديات الثلاث التي سبق الإشارة إليها في ردي على السؤال الأول، وأبرزها تحدي صنع السلام الصعب، ولكنه ليس المستحيل، ومن أجل صنعه نحتاج إلى رجال يحبون وطنهم وسلامة مواطنيهم أكثر من مصالحهم الشخصية الضيقة، والتاريخ سيكون الحكم.

ومع إقرارنا بتأثير الأدوار الخارجية على المشهد السياسي اليمني، إلا أننا نضع تلك التأثيرات في سياقاتها المنطقية، فالأصل في الأشياء أن اليمنيين لم يتعلموا قوانين العيش المشترك ولم يجيدوا إدارة خلافاتهم طوال فترات التاريخ الممتدة، ومن هنا جاء توصيف (العقدة اليزنية) في التاريخ اليمني. وفي الأزمة الأخيرة كان تأثير التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية وما يزال ينطلق من الحرص على اليمن وسلامة أراضيه، وأمن واستقرار المنطقة، ومن منطلق التكامل الثقافي والاجتماعي لشعوب الجزيرة العربية.

أما التأثير الإيراني فهو دخيل على لحمتنا الاجتماعية، فتورط إيران وأذرعها الإرهابية، مثل حزب الله، يأتي من منطلق استخدام النزاع اليمني لتحقيق أجندتها لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وفرض هيمنتها على دولها. ومن هنا فإن إيران غير معنية بمعاناة الشعب اليمني، ولم نسمع أن إيران قدمت حبة قمح لإغاثة الشعب اليمني أو أسهمت في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. كل ما قدمته وتقدمه إيران يتصل بتزويد أمراء الحرب بالوقود والمخدرات وهي تجارة إيران الرائجة في العالم، حتى إن حزب الله في لبنان يطلق عليه حزب الكبتاغون. كما تقدم إيران الصواريخ والمسيرات والألغام الأرضية وكافة أدوات الحرب لتدمير اليمن والاعتداء على دول الجوار. ومن هنا فإن التأثير الخارجي، وتحديداً التأثير الإيراني المدمر، إذا ما انحسر في المشهد السياسي اليمني، فسيكون بالإمكان التسريع بالتوصل الى حل مستدام في النزاع.

ضربات إنهاك أم حرب بين الحروب؟

أحمد رحال

قوات تركية في الشمال السوري

خلال كامل سنوات الصراع والحرب على الجغرافية السورية، لم تحظَ عملية عسكرية بنقاشات ولقاءات وخلافات كالعملية العسكرية التي أعلن عنها الرئيس أردوغان نهاية شهر أيار/مايو الماضي، وكل الجهود الدبلوماسية للخارجية التركية واللقاءات المتتالية مع وزيري خارجية روسيا وإيران لم تفضِ إلى نتيجة إيجابية باستثناء تصريحات مجاملة لا تصرف بالحقل العسكري تتحدث عن تفهم إيراني وروسي لهواجس الأمن القومي التركي، ترافقت مع تصريحات عواصم غربية تعلن رفضاً قاطعاً لأي عملية عسكرية تركية تهدد حالة شبه الهدنة المفروضة وتعيد فتح الجبهات في الساحات السورية، وتخل بمناطق النفوذ المتوافق عليها بين جيوش خمس دول تتواجد على الأرض السورية.

الرفض الأمريكي لأي عملية عسكرية تركية يأتي انسجاماً مع تعهدات قطعت بحماية الحليف الكوردي قسد «قوات سوريا الديموقراطية»، لضمان استمرار مشاركته بمحاربة إرهاب «داعش»، واستمرار تحقيق أهداف الوجود الأمريكي في منطقة هامة تصنف على أنها السلة الاقتصادية لسوريا، والمخاوف الأوروبية تتأتى من آلاف الدواعش كانوا يحملون الجنسية الأوروبية قابعين بسجون «قسد» بعد رفض دولهم إعادتهم، وتستخدمها «قسد» كورقة ضاغطة عندما تهدد بفتح بوابات السجون إذا ما تعرضت لأي خطر وجودي عبر حرب تركية في شرقي الفرات.

في مفردات بعض التفاهمات الأمريكية التركية للعام الأخير كان هناك اتفاق (غير معلن) أقر بعد عملية «نبع السلام» عام 2019 سمح فيها لتركيا باستخدام طائراتها المسيرة لاستهداف قيادات وكوادر تنتمي لحزب العمال الكوردستاني (بي كي كي) الإرهابي في شرقي الفرات، عبر عمليات نوعية منسقة مع غرف عمليات التحالف الدولي تضمن سلامة جنودها، وشكلت بديلاً أمريكياً لتركيا عن أي عمل عسكري أو اجتياح لمناطق شرقي الفرات، وقد عرضت (وفق تسريبات) كل من روسيا وإيران على الجانب التركي استنساخ نفس التجربة في غربي الفرات، مع تعهد روسي إضافي لأنقرة بمنحها إحداثيات تموضع قيادات البي كي كي، مقابل تخلي تركيا عن عمليتها العسكرية، لكن موافقة تركيا على عرض الأمريكان في شرقي الفرات قابله رفض تركي في غربه، فمسرح الأعمال القتالية في غربي الفرات صغير، والجيش التركي بما يمتلك من وسائط استطلاع وعملاء داخل مناطق «قسد»، قادر على الحصول على كل معطيات وإحداثيات خصومه، والسبب الآخر للرفض التركي أن جيب «قسد» في «منغ وتل رفعت ومنبج» مطلوب التخلص منه كلياً وليس إضعافه فقط على غرار شرق الفرات العصي عن الاجتثاث بسبب وجود قوات التحالف الدولي.

رفض واشنطن للعملية العسكرية التركية عبر تصريحات خارجيتها ووزارة دفاعها ترافقت مع إجراءات عسكرية، وتعليمات مستعجلة لقسد، وإمدادات جديدة ونوعية.

في الإجراءات أعادت قوات التحالف الدولي قواتها لقاعدتي «خراب عشق» و«معمل لافاراج» شمال مدينة «الرقة» بعد أن كانت أخلتهما قبل العملية التركية «نبع السلام» عام 2019، والعودة تحمل في طياتها رسالة واضحة المعالم لأنقرة.

والتعليمات الجديدة لقسد نقلها قائد قوات التحالف والوفد الاستخباراتي (الفرنسي البريطاني الأمريكي) الذي زار مؤخراً مدينة «منبج» واجتمع مع قيادة مجلسها العسكري، وتضمنت التعليمات التريث بعملية التنسيق مع نظام الأسد، وتأخير حصول أي تفاهمات تسمح لجيشه بالدخول لشرقي الفرات، لمخاوف أمريكية بحدوث ثغرة أمنية تعبر من خلالها ميليشيات إيران وحزب الله إلى مواقع قريبة من أماكن تواجد القوات الأمريكية في شرقي الفرات، مما يشكل خطراً عليها، أيضاً في التعليمات طلب من قيادات قسد في شرقي الفرات تحجيم الدور الروسي ومنع تحركاتهم المنفردة، وظهر ذلك واضحاً في الصدام الذي حصل بتاريخ 2022/8/9 عندما احتجزت قوات «قسد» دورية روسية في قرية «المقبلة» بمحيط مدينة «منبج» بعد رفض الروس التنسيق معها وخروجها بشكل منفرد، أدى الأمر لاشتباكات بين الجانبين في قريتي «المقبلة» و«أبو منديل» جنوب «منبج» جرح فيها (7) عناصر من قوات قسد، قبل أن تتدخل قاعدة «حميميم» وتوقف الاشتباكات، أعقب ذلك باليوم التالي مقتل عنصر من قسد (أحمد فرج الحجي) بقصف للنظام استهدف أحد حواجز «قسد» بريف مدينة «منبج».

في إجراءات الدعم العسكري، أكدت مصادر قريبة من قيادة «قسد» وصول صواريخ حرارية جديدة مضادة للدروع من نوع «جافلين» (300 صاروخ)، نشرت على مقربة من خطوط التماس شمالاً مع الجيشين التركي والوطني، لتضاف لصواريخ أخرى موجودة لدى «قسد» من طراز «تاو» و«كورنيت» لمواجهة أي هجوم على مواقعها في شرقي الفرات، لكن الصواريخ الجديدة لم تصل لـ«منغ وتل رفعت» لرفض أمريكي بوجود تلك الأسلحة هناك، رغم أن المعلومات تؤكد أن صواريخ «تاو وكورنيت» موجودة في «منغ وتل رفعت» من قبل.

الرفض الروسي الآخر للعلمية العسكرية التركية إضافة لتصريحات الناطق باسم الكرملين وتصريحات ألكسندر لافرنتييف (المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا ورئيس مؤتمر أستانا)، ترافق مع ضوء أخضر من قاعدة «حميميم» لكل من ميليشيات أسد والإيرانيين بالدخول إلى خطوط تماس قسد مع الجيش الوطني (حليف تركيا) على حدود «منغ وتل رفعت» ومنبج وعين العرب، وتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع قوات «قسد» تعمل بإشراف مجموعة ضباط روس نقلتهم حوامة روسية إلى مطار «منغ» كرسالة عسكرية روسية أخرى لأنقرة.

فشل تركيا بتحصيل ضوء أخضر لعلميتها العسكرية في قمة طهران الثلاثية الأخيرة، تلاه فشل آخر في قمة سوتشي التي جمعت الرئيسين بوتين وأردوغان، في وقت تجد فيه أنقرة صعوبة بالغة لصانع قرارها السياسي بإعلان صريح عن وقف العملية العسكرية أو إعلان تأجيلها علانية، في وقت تعيشه البلاد على أعتاب انتخابات يعتبرها الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية (الحاكم) أنها انتخابات مصيرية.

العملية العسكرية التركية اصطدمت ميدانياً بإعادة تموضع عسكري لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وجيش الأسد والإيرانيين، وبما يصعب أي عمل عسكري تركي شمالي سوريا شرقاً وغرباً، مما دفع بصانع القرار العسكري التركي لاعتماد تكتيك جديد يرتكز على فكرة إنهاك العدو (قسد والب كي كي وقد تنضم لهم ميليشيات أسد) وتفتيت قواهم العسكرية والتنظيمية عبر ضربات نوعية يومية ومتتالية، تستهدف تجمعاتهم العسكرية ونقاط تمركزهم ورموز قياداتهم، والاعتماد على تكتيك «حرب بين الحروب» المستخدم من قبل إسرائيل بحروبها في قطاع غزة، لكن حتى هذا الأمر اصطدم بمعطيات جديدة ناجمة عن تداخل التموضعات العسكرية لكل من إيران وروسيا وميليشيات الأسد داخل وبجوار نقاط تمركز قوات «قسد»، مما تسبب بحدوث اشتباكات بينية وضربات مجهولة على القواعد التركية ونقاط انتشار الجيش الوطني، تسببت بخسائر كبيرة، فالقصف الصاروخي الذي تعرضت له القاعدة التركية في قرية «كلجبرين» أدى لإصابات وقتلى بصفوف الجيش التركي نجم عن قصف راجمة صواريخ ثقيلة قيل إنها تتبع لإيران لكن أصابع الاتهام ذهبت لقسد، وتكرر الأمر لمرتين متتاليتين أجبرت بعدها تركيا على إخلاء القاعدة والانسحاب التركي من قاعدة «كلجبرين» سبقته معلومات عن سحب قواتها من قواعدها في قرية «طنوز وهرقلي» بريف مدينة «تل أبيض» الغربي، ضمن محافظة الرقة، الواقعة عند الحدود السورية التركية.

لكن ما ضاعت معالمه بالهجوم على قاعدة «كلجبرين» تكشفت أوراقه بقصف مركز للشرطة التركية في أورفا وقرقميش على يد ميليشيات جيش الأسد من نقطة حدودية يتشاركها مع قسد، الهجوم على الأراضي التركية أدى لمقتل ضابط وعنصر تركي وجرح آخرين، رد عليه الجيش التركي بهجوم كاسح استخدام فيه طائرات إف16- والمدفعية والمسيرات وقتلت العشرات من عناصر النظام وقسد في محيط قرية «جارقلي»، برسالة سياسية وعسكرية أرادت من خلالها أنقرة القول لموسكو وطهران: تلك هي العصابات التي تدعمونها، حاولنا تليين الموقف السياسي ببعض التصريحات ففهمها حليفكم ضعفاً، وحليفكم لا خيار لديه سوى الخيار العسكري، وهذا ما أكده وزير الخارجية التركي شاويش أوغلو بقوله: إن موقف النظام الرافض هو السبب الأساس في عدم نجاح جميع المبادرات حتى الآن، النظام لا يؤمن بالحل السياسي بل بالحل العسكري فقط.

يقول مركز جسور بهذا الصدد: إنّ ردّ تركيا لا يعكس مجرّد الاستياء من عدم التزام النظام في تنفيذ المهامّ الموكلة لقواته بإخراج حزب العمال من المنطقة وَفْق مذكرة سوتشي (2019)، إنما الاستعداد الكامل لأن تشمله العمليات العسكرية في المنطقة، وعدم إتاحة المجال لأي دور أو شكوك حول توفير النظام الغطاء لأنشطة حزب العمال الكردستاني في المنطقة، وأن تركيا من خلال القصف أرادت إظهار قدرتها على خلق (البدائل) عن العملية العسكرية المباشرة لمواجهة التهديدات على أمنها القومي في ظل عدم التزام روسيا والولايات المتحدة بتعهداتهما حيال ذلك.

أمام تلك التعقيدات، وأمام صعوبة التهور بإعلان ساعة الصفر لعملية عسكرية تركية بالشمال السوري قد تنعكس بمردودات سلبية على داخل تركي حساس لا يحتمل المغامرات، تتابع أنقرة عبر البدائل بعمليات استهدافها واستنزافها لقوات قسد وقيادات البي كي كي وقد تضاف لهم ميليشيات أسد بعد تجاوزها لخطوط حمراء تركيا في محيط مدينة عين العرب (كرباني)، ضربات إنهاك تعتبرها أنقرة مرحلة وسيطة أو حرباً بين الحروب ريثما تتوفر الظروف المواتية لعمليتها العسكرية المرتقبة والمضمونة، لكن ماذا إن نفذ صبر أنقرة وقلبت الطاولة على الجميع، وفتحت فوهات نيرانها تحت شعار: الأمن القومي التركي وأمن المواطن التركي خط أحمر تهون أمامه كل المخاطر؟

قمة العلمين وقضايا الطاقة والأمن.. دلالة التوقيت

رامي شفيق

قمة جديدة يلتقي فيها رؤساء مصر والإمارات والأردن والعراق والبحرين، بمدينة العلمين المطلة على ساحل البحر المتوسط. هذا اللقاء المهم في توقيته ودلالته السياسية الذي يجمع قادة خمس دول بالمنطقة، يهدف إلى التباحث بشأن عدد من الملفات الملحة سياسياً واقتصادياً، والتي تتقاطع مع تفاعلات الوضع الدولي، وكذا تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على كافة الأطراف ونقاط الجغرافيا، وبما تفرضه من تحركات على القوى والفاعلين الدوليين والإقليميين.

الأمر الذي يبدو شارحاً لتكرار اللقاءات العربية خلال فترات متقاربة، ومن ثم، يمكن سبر أغوار قمة العلمين عبر المضي قدماً نحو البحث عن مواءمات تكتيكية بشأن القضايا والملفات الحيوية في الشرق الأوسط، بغية ملامسة عتبة التنسيق المشترك، لا سيما أن القمة تأتي في توقيت دال.

تبدو دلالة ذلك عبر عدد من النقاط، تبرز من خلال استمرار العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا، وغيوم أفق توقف تلك العمليات، وكذا تأزّم الوضع في العراق مما نتج عنه فراغ حكومي يتعلق بأن الحكومة الموجودة حالياً هي حكومة تصريف أعمال فضلاً عن وجود رئيس الجمهورية منتهية ولايته، وما لذلك من انعكاسات قد تكون مهددة لاستقرار العراق. ويضاف لذلك تحركات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عبر تناقضات الملف الروسي الأوكراني وتوظيف ذلك داخل الشرق الأوسط، خاصة في الملف السوري والليبي.

تحولات السياسة الدولية واضطرابات الملفات الإقليمية تفرض أجندتها على المجتمعين. كما أن تناقضاتها تدفع الجميع نحو ضرورة الوصول إلى نقاط مشتركة بغض النظر عن الاختلاف على مستويات أخرى.

من خلال تلك الزاوية، يمكننا فهم دعوة الرئيس التركي لتسريع وتيرة التقارب مع القاهرة، وكذا تجاوز الخلاف مع رأس النظام في سوريا، الأمر الذي يبرز براجماتية الواقع السياسي ومدى ضرورة تحرك كافة الأطراف تكتيكياً لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية.

على المستوى الاقتصادي، تشترك كل من القاهرة وأبو ظبي وعمان والمنامة فيما عرف «بمبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة». إذ جاءت الآلية من خلال مصر والأردن والإمارات بينما انضمت البحرين في وقت لاحق.

كانت أبو ظبي قد استضافت القمة المعنية بهذه المبادرة في شهر مايو/ أيار الماضي، بحيث تركزت محاور الإنجاز خلال القمة في الشراكة عبر خمسة قطاعات صناعية، شملت الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات.

وتضمنت مخرجات القمة التكامل والتخطيط بعيد المدى، بما يساعد الدول الأعضاء على وضع المنصات الصناعية التقنية لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق التكامل الصناعي بما في ذلك منظومات متكاملة تحقق جدية واستثمار وتكاملية وتشاركية، وبما يساعد كذلك في تعزيز التنمية المستدامة وتطوير صناعات تنافسية ذات مستوى عالمي. علاوة على تعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة، وكذلك توفير سلاسل توريد مضمونة ومرنة وتعزيز نمو سلاسل القيمة والتجارة وتكاملها بين الدول.

كما اعتمدت القمة اثنا عشر مشروعاً في قطاعات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية باستثمارات تقترب من أربعة مليار دولار. ومن ناحية أخرى تبرز في قمة العلمين حضور الأردن باعتباره طرفاً رئيساً في قضية تصدير الغاز المصري إلى لبنان وذلك عن طريق خط الغاز العربي المسؤول عن نقل الغاز الطبيعي الذي يبدأ من مصر وصولاً إلى الأردن ثم سوريا ولبنان بطول ألف ومائتي كيلو متر.

يتكون خط الغاز العربي من أربع مراحل، تمتد المرحلة الأولى من العريش في مصر إلى العقبة بالأردن بطول 256 كيلومتراً، بينما يضم 15 كيلومتراً بالقطاع البحري تحت خليج العقبة. أما المرحلة الثانية فتمتد بطول 390 كيلومتراً من العقبة إلى منطقة الرحاب، التي تبعد عن الحدود الأردنية السورية بنحو ثلاثين كيلومتراً. وفيما يتصل بالمرحلة الثالثة فتمتد بطول ثلاثين كيلومتراً من الرحاب الأردنية إلى منطقة جابر بسوريا، مما يؤكد على عمق الشراكة الاقتصادية بين مصر والأردن فضلاً عن كون المجالات التي يتم فيها العمل في إطار آلية التعاون الثلاثي بين العراق والأردن ومصر، تشمل مجالات الطاقة، خاصة مع بغداد وما يتعلق بمسألة الربط الكهربائي.

ثمّة ملفات ساخنة مشتركة بين الدول المجتمعة على ساحل البحر المتوسط، سواء كان ذلك فيما بين القاهرة وأبو ظبي من ناحية، وأخرى بين عمان وبغداد، وكذا بينهم جميعاً خاصة فيما يتصل بالوضع في سوريا وليبيا واليمن ومدى انخراط القوى الشرق أوسطية -تركيا وإيران- في تلك الملفات بصورة تهدد الاستقرار الإقليمي بشكل مباشر وتحلحل مفردات الأمن العربي.

أجندة قمة العلمين التي تسبق القمة العربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر القادم بالجزائر يتحتم عليها المضي قدماً في التنسيق والترتيب المشترك على أولويات الوضع الجيوسياسي في المنطقة العربية، وتجاوز الفراغ الذي نتج عن تدهور وضع الدول العربية وتشوه مفهوم السيادة في عدد من العواصم العربية، الأمر الذي يبرز معه مخاطر استراتيجية تهدد وضع النظام الإقليمي وتمظهر القوى العربية الفاعلة فيه.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن الأفق المنظور، دولياً وإقليمياً، لن يسمح ببروز قوى انفرادية تستطيع أن تتحكم وتهيمن على الأوضاع السياسية والاقتصادية. وأن ثمّة مساحات حركة لعدد من الفاعلين على مستويات متباينة لا سيما أن اللحظة الحالية هي لحظة اضطراب عنيف لا تسمح برؤى انفرادية ولا توجيه لمظاهر فرط القوة والثروة في ملفات محددة.

عبر ذلك تحديداً يمكننا فهم مجريات قمة العلمين وكافة اللقاءات والتحركات السياسية لعدد من رؤساء الدول عبر العواصم الإقليمية والدولية. إذ من خلال البحث عن المشتركات والمصالح التكتيكية يمكن الوصول لنقاط استراتيجية دقيقة.

ليس هناك ما يمكن أن يحول دون سقوط النظام الإيراني

فريد ماهوتشي

لم يتوقف النظام الإيراني عن ارتكاب الجرائم والمجازر المختلفة بحق الشعب الإيراني عموماً، ومنظمة مجاهدي خلق بشكل خاص، حيث ظل هذا النظام يواظب على السير بنهجه الدموي، ولا سيما بعدما أدرك بأن الشعب الإيراني ومجاهدي خلق لا يقبلون أبداً باستمرار الديكتاتورية مرة أخرى تحت غطاء الدين.

النظام الإيراني ومن أجل ضمان بقائه واستمراره وتجاوز التهديدات المحدقة به والتي تأثر عليه سلباً، فإنه بذل ويبذل أقصى ما بوسعه، بل وحتى إنه قد قام بتوظيف جميع إمكانيات البلاد من أجل ذلك، وعلى الرغم من أن هذا النظام قد منح الأولوية للجوانب الأمنية وحرص على أن يكون هناك جدار من الخوف والرهبة من خلال عمليات الإعدامات والتعذيب، بل وحتى القتل في السجون من جراء التعذيب الوحشي القروسطائي، لكن كل ذلك لم يتمكن من أن يوقف نضال الشعب من أجل الحرية، حيث إن النضال والمواجهة كما كانت متواصلة

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي

ضد نظام الشاه الديكتاتوري، فإنها استمرت أيضاً وحتى بصورة أقوى ضد هذا النظام ذلك أن غطاء الدين لم يتمكن من خداع الشعب، وخصوصاً بعد أن نجحت مجاهدي خلق في كشف وتعرية هذا النظام وإظهاره على حقيقته البشعة وجعل ليس الشعب الإيراني فقط وإنما العالم كله على اطلاع بحقيقة هذا النظام الدجال.

الأوضاع الصعبة التي يمر بها هذا النظام والمنعطف الخطير الذي انتهى إليه من جراء تزايد الرفض الشعبي ضده من خلال تزايد الاحتجاجات الشعبية بوتائر متصاعدة إلى جانب نشاطات وحدات المقاومة وشباب الانتفاضة من أنصار مجاهدي خلق الأبطال الذين إضافة إلى نشاطاتهم التعبوية التوعوية فإنهم قاموا بدك أوكار القمع والظلم لحرس النظام والباسيج في طهران والمدن الكبرى، مؤكدين بأن هؤلاء الجلاوزة لن يتمكنوا من حماية أنفسهم حتى يحمون أسيادهم من النظام الحاكم.

خوف هذا النظام الملالي من سقوطه الوشيك، ولكي يبعد عن نفسه شبح السقوط فإنه يعمل جاهداً مرة أخرى في تقديم التنازلات من خلف الستار من أجل العودة للاتفاق النووي على أمل أن يساعده ذلك على البقاء والاستمرار ويبعد عنه شبح السقوط، لكن الذي يجب على هذا النظام أن يعلمه جيداً ويستوعبه هو أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن ينقذه ويحول دون سقوطه المحتوم، والحق أنه ليس الاتفاق النووي بل وحتى مئة اتفاق نووي لا يمكن أبداً أن ينقذ هذا النظام من المصير الأسود الذي ينتظره.

الماضي الدموي لهذا النظام وما قد ارتكبه من جرائم ومجازر وانتهاكات بحق الشعب الإيراني ومجاهدي خلق، لا يمكن أبداً غفرانه لهذا النظام ولا يمكن أبداً عدم الوفاء لدماء الشهداء الذين سقوا أراضي إيران بدمائهم، وبشكل خاص الـ30 ألف سجين سياسي من أعضاء وأنصار مجاهدي خلق الذين تم إعدامهم ظلماً وعدواناً.

الدوافع غير المعلنة لاجتماع قيادات عربية في العملين

داليا زيادة

أثيرت حالة من الارتباك والجدل حول اجتماع عدد من القادة العرب في مدينة العلمين المصرية الأسبوع الماضي. على الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها زعماء مصر والأردن والعراق والبحرين والإمارات، إلا أن أغلب المراقبين قد وجدوا صعوبة في شرح دوافع هذا اللقاء. وقد ضاعف الأمر غموضاً عدم إصدار بيان ختامي مشترك في نهاية القمة، وغياب قائمة واضحة ببنود جدول الأعمال والموضوعات التي تم مناقشتها، والتي تُركَت جميعاً لتكهنات الصحفيين، فضلاً على لغة التعميم في التصريحات الإعلامية الرسمية التي صدرت عن كل من الدول المشاركة في الاجتماع. رغم ذلك، فإن إلقاء نظرة أعمق بعيون خبيرة يمكن أن يساعدنا على فهم الدوافع غير المعلنة لهذا الاجتماع الهام، في هذا التوقيت.

تعد مدينة العلمين الجديدة، التي استضافت اجتماع القادة العرب الخمسة في ٢٣ أغسطس، هي العاصمة الصيفية لمصر. في وقت سابق من هذا الشهر، استضافت العلمين الجديدة مراسم تنصيب الوزراء الجدد من قبل رئيس الجمهورية. تقريباً جميع كبار المسؤولين في مصر، بدءًا من رئيس الدولة ومجلس الوزراء، أصبح لديهم مكاتب في العلمين الجديدة، بالتوازي مع مكاتبهم التقليدية في القاهرة.

ربما لهذا السبب تم اختيارها لعقد اجتماع القادة العرب الأخير، بدلاً من أماكن الاجتماع التقليدية في القاهرة أو حتى مدينة شرم الشيخ المطلة على البحر الأحمر.

تعتبر الإمارات هي أكبر مستثمر أجنبي في المشاريع العقارية بمدينة العلمين الجديدة، والتي بدأ الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في تشيدها على مساحات شاسعة من الصحراء، في عام ٢٠١٨، وقد تم تسويق المدينة للمستثمرين على أنها النسخة الجديدة من مدينة دبي الإماراتية على شواطئ البحر المتوسط. دفع ذلك بعض وسائل الإعلام العربية المعارضة إلى الادعاء بأن رئيس الإمارات، محمد بن زايد، هو من اختار العملين الجديدة لاستضافة اجتماع الخماسي العربي. يدعم هذا الادعاء حقيقة أن بن زايد وصل إلى مكان انعقاد القمة قبل يومين من موعدها، ثم انضم إلى السيسي في استقبال القادة الثلاثة الآخرين والترحيب بهم. المشهد الذي يتناقض مع البروتوكول المتوقع في مثل هذه الاجتماعات، جعل الوضع يبدو كحدث استضافه رئيس الإمارات - وليس الرئيس المصري.

في هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها الشيخ محمد بن زايد في قمة إقليمية بصفته رئيس دولة الإمارات الجديد، حيث أكد بن زايد من خلال مشاركته في هذا الاجتماع التشاوري دور بلاده المؤثر في المنطقة الذي يمتد إلى ما وراء الخليج باتجاه مصر والأردن والعراق. بعد الاجتماع، غرد رئيس الإمارات بأنه وجد الاجتماع «مثمرًا» وتعهد بأن بلاده «ستواصل التنسيق مع الأشقاء العرب لتعزيز الاستقرار والتنمية والازدهار في المنطقة». قبل توليه الرئاسة، كان الشيخ محمد بن زايد دائمًا مشاركًا نشطًا في المحادثات الاقتصادية بين مصر والأردن والعراق، في السنوات الماضية، حيث تعمل الدول الثلاث معًا على مشروعين طموحين، هما: طريق الشام الجديد، وهو عبارة عن طريق ربط تجاري بين شمال أفريقيا ومنطقتي الشام والخليج، ومشروع الربط الكهربائي الذي يهدف إلى إمداد العراق بفائض الكهرباء المصري عبر شبكات تمتد داخل الأردن.

رغم أن رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، اضطر إلى ترك الاجتماع حتى قبل أن يبدأ، للتعامل مع الاضطرابات السياسية الطارئة في بغداد، إلا أن مشاركته أعطت رسالة مطمئنة للشارع العراقي والعربي بأن مشاريع بلاده المشتركة مع مصر والأردن لا تزال قائمة وجادة رغم كل التوترات السياسية الداخلية التي يمر بها العراق. من نفس المنظور، كانت أهداف قادة الأردن ومصر من لقاء العلمين، إذ يشكل حضور دول الخليج الثرية، الإمارات والبحرين، في هذا الاجتماع يحمل رسالة مطمئنة للشعبين المصري والأردني بأن دول الخليج ستستمر في دعم قيادات دولهما لعبور الأزمة الاقتصادية الطاحنة حالياً. جدير بالذكر أن الإمارات والبحرين والسعودية وقطر قد قدموا بالفعل عشرات المليارات من الدولارات، في الأشهر القليلة الماضية، لتعزيز الاقتصاد المصري.

أثار غياب السعودية عن حضور الاجتماع في العلمين بشكل مفاجئ علامات استفهام في وسائل الإعلام الغربية. وربما يرجع ذلك إلى أن وسائل الإعلام العربية وصفت اللقاء في البداية بأنه «قمة عربية»، مما يجعل غياب دولة عربية قائدة مثل السعودية مدعى للاستغراب، لكن البيانات الرسمية الصادرة عن الخمس دول المشاركة اكتفت بوصفه «لقاء تشاوري أخوي يهدف إلى تعزيز العمل العربي المشترك». في الحقيقة، هذه ليست المرة الأولى التي يعقد فيها القادة العرب الخمسة اجتماعاً دون مشاركة السعودية. كان هذا هو الحال، مثلاً، عندما اجتمع القادة المذكورين في ربيع عام ٢٠٢١ لمناقشة مشروع طريق الشام الجديد، ومرة أخرى في شهر مايو من العام الجاري للإعلان عن مبادرة الشراكة الصناعية بين مصر والأردن والإمارات والبحرين.

فوق كل ذلك، لا يمكن لأحد أن يتجاهل حقيقة أن المملكة العربية السعودية شريك أصيل للدول الخمس المذكورة في عدد لا يحصى من المبادرات السياسية والمشاريع الاقتصادية، التي كان لها الفضل في تغيير وجه الشرق الأوسط في العقد الماضي. على بعد كيلومترات قليلة من اللقاء الخماسي في العملين، تحديداً في قاعدة محمد نجيب العسكرية في شمال غرب مصر، كان أفراد القوات الخاصة من الجيش السعودي يشاركون في التمرين العسكري المشترك «هرقل ٢٠٢٢» إلى جانب القوات المسلحة المصرية والإماراتية واليونانية والقبرصية والأمريكية.

نظرًا لحالة عدم اليقين التي يعيشها عالمنا اليوم، والتي لا يعرف أحد متى ستنتهي، فإن التنسيق الإقليمي بين القادة العرب، على جميع المستويات، أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

جانب من اجتماعات القادة العرب

المشروع الإيراني والانتقام الماورائي

عبد الناصر الحسين

تواجه المنطقة العربية اليوم مشروعاً عدوانياً غير تقليدي، يختلف عن أي تهديد عرفته المنطقة، ألا وهو المشروع الإيراني الذي يغرف من أوهام التاريخ السحيق حقداً معتّقاً بالثأر والانتقام، حقداً يُحَمِّلُ كل طفل في الأمة مسؤولية قتل الحسين وهزيمة الفرس في القادسية.

هذا المشروع يواجه المنطقة العربية حاملاً على عاتقه ثأرين تاريخيين:

الأول يتعلق بمعركة القادسية وهي إحدى معارك الفتح الإسلامي، وقعت في «13 شعبان 15 هـ» «16 نوفمبر 636» بين المسلمين بقيادة «سعد بن أبي وقاص» والإمبراطورية الفارسية بقيادة «رستم فرّخزاد» في القادسية، وانتهت بانتصار المسلمين ومقتل رستم.

والثاني هو الثأر لمقتل الحسين بعد أن تخلّف عن مبايعة «يزيد بن معاوية» ورحل إلى مكة مع جماعة من أصحابه، فأقام فيها أشهراً، ودعاه إلى الكوفة أشياعه فيها. ولما وصل الحسين إلى العراق أرسل أمير الكوفة والبصرة «عبيد الله بن زياد» جيشاً اعترضه في كربلاء فنشب قتال عنيف أصيب الحسين فيه بجراح شديدة، فأجهز عليه «شمر بن ذي الجوشن».

للثأر الأول بعد قومي وللثاني بعد ديني، والغريب في الأمر هو تمكّن إيران من كسب مساحة من الشعور القومي العروبي بالعزف على وتر «القضية الفلسطينية»، وتمكن إيران من كسب قطاع واسع من النخب الإسلامية بالتنغيم بنغمة تحرير الأقصى.

إن أخطر ما فعلته المجموعة الإيرانية وتفعله على الدوام يتمثل في هذه النقاط:

- استهداف إيران للقومية العربية ونجاحها بكسب القوميين العرب.
- استهداف إيران لجمهرة السنة ونجاحها في كسب تأييد كثير من النخب السنية.
- تمرير أكبر مذبحة في التاريخ بأقل إدانة محلية ودولية وطرحها كطرف في التسويات السياسية.
- ارتكاب أبشع الجرائم الإرهابية وتسويق الضحية على أنها هي الإرهابية.
- ممارسة أقصى درجات الإرهاب ثم تقديم نفسها كشريك في الحرب على الإرهاب.
- التدخل بعمق بدول الجوار وإدانتها لأي تدخل موازٍ ولو كان للشؤون الإنسانية.
- انتهاكها لكل المقدسات الدينية والترويج على أنها حامية للمقدسات ومدافعة عنها.
- استخدام الخصوم لتحقيق مصالحها.
- إظهار الاستعداد لممارسة أي نوع من أنواع الشر وبيع «بضاعة الجريمة» لمشتريها.
- ممارسة أقصى درجات المخاشنة مع الضعفاء ومنتهى درجات «السياسة الناعمة» مع الأقوياء.

إيران تستثمر في الحروب، وتسعى لبناء أمجادها على حطام الآخرين، ومنذ بداية حقبة «الخمينية الحديثة» شرعت إيران بتنفيذ خطتها الخمسينية لاجتياح المنطقة والتمدد فيها. والجزء الأهم من الخطة الإيرانية هو المتعلق بالمملكة العربية السعودية، بدوافع طائفية صرفة، كالحديث عن مراقد آل البيت، وأحقية إيران بإدارة «فريضة الحج».

لكنها تسعى لتحقيق ذلك تحت عناوين مخففة مثل «إدارة إسلامية مشتركة للأماكن المقدسة»، فقد أصبح واضحاً أن الهدف الأول والأخير لإيران من دورها في أحداث المنطقة، وفي الخليج بشكل خاص، هو المملكة العربية السعودية. ويتلخص مشروع إيران هناك بثلاثة مطالب:

- استعادة البحرين بوصفها جزءاً من إيران.
- استقلال ذاتي أو انفصال كامل للمنطقة الشرقية في السعودية، حيث تقطن أكثرية شيعية تقول طهران إنها مضطهدة.
- إدارة إسلامية مشتركة للأماكن المقدسة: «الحرمين الشريفين وقبر الرسول الكريم في مكة والمدينة»، وتقاسم مسؤوليات مشتركة في تنظيم الحج وإدارته وأمنه، والإنفاق على مؤسساته ومواقعه.

التهديد الإيراني للمنطقة برمتها ليس خيالاً سياسياً، إنما هو وقائع على الأرض، تبدأ من المطابخ الإيرانية متمثلة بالغرف المخابراتية ومراكز الدراسات الاستراتيجية مروراً بالهيئات الإعلامية واللوبيات الإيرانية النشطة، وصولاً إلى أرض الواقع لتظهر بصورة مجازر وملاحم يصعب وصفها.

المرشد و العميان.. من الإخوان إلى إيران

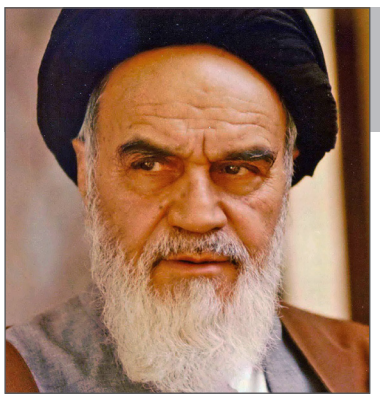

آية الله الخميني

حسام فاروق

جملة من التشابهات والمشتركات الأيديولوجية، جمعت بين جماعة الإخوان المسلمين وشيعة إيران، حيث تأثر الإسلام السياسي في إيران بحسن البنا وسيد قطب والمودودي وغيرهم، كما انعكست الثورة الإيرانية على نهج ومسارات جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة.

تاريخياً، يوجد تقارب بين جماعة الإخوان ونظام الملالي، فعلى صعيد المسميات لا بد أن نتوقف عند كلمة مرشد، فلها تاريخ قديم مشترك، وتعني «الدليل»، استخدمها الطرفان كلقب ديني يشير إلى من يقوم بتوجيه العميان الذين يمشون في التيه، ولا يفرقون بين النور والضلال، فيمسك بيدهم المرشد إلى طريق الحقّ، لذا وجب على الضالين الالتزام بالطاعة المطلقة للمرشد ليتم خلاصهم، ولعل أشهر مقولة في أدبيات الإخوان حول مكانة المرشد تقول: «أنا بين يدي المرشد كالميت بين يدي من يغسله يقلبني كيف يشاء»، وقد فرغ الإخوان وقادة إيران الدينيين الكلمة من مدلولها الديني، حتى تجاوزت الوعظ الديني، إلى الانقياد التام للمرشد، وتعلقت أهداف الجماعة في قرار فرد واحد، على حساب كلّ شيء آخر بما فيها الوطن، وهنا نتذكر مقولة سيد قطب أبرز مفكري العنف لدى الإخوان: «ما الوطن إلا حفنة من تراب عفن»، ولا يختلف الأمر لدى شيعة إيران، فمع نجاح ثورتهم عام 1979 وإرساء نموذج المرشد الأعلى، وفق أطر وأدبيات الإخوان، سادت فكرة اللا دولة واللا وطن، ومن (الخميني إلى خامنئي)، لم يكن الوطن بمفهومه الجغرافي من ضمن اهتمامات المرشد بالمرة، بل كان الخميني يرى الوطنية صنماً وطاغوتاً مثلما يراها سيد قطب، فالطرفان يتفقان في فكرة القضاء على مفهوم الوطن الحدودي.

الحاكمية فكرة لها جذور واحدة بين الإخوان وشيعة إيران، عبر عنها آية الله الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» عام ١٩٦٩، الذي وضع فيه أسس الحاكمية عند شيعة العصر الحديث، وفكرة الكتاب بالأساس مأخوذة من كتاب «معالم في الطريق»، لسيد قطب، لكنّ الخميني صاغها بما يتناسب مع عقيدة الشيعة الإمامية، كما تأثر الخميني في هذا الكتاب أيضاً بمؤسس الإخوان حسن البنا حينما تبنى وجهة نظر الأخير في أن يتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقهاء من أبناء الحركة، كما تأثر بسيد قطب أيضاً نواب صفوي، وهو رجل دين في الحوزة الشيعية في قم واسمه الحقيقي مجتبى ميرلوحي (1924-1955)، ولعب دوراً كبيراً في ربط الأصولية الشيعية بالحركات الأصولية الإسلامية الأخرى، كان شديد الإعجاب بفكرة التنظيم الخاص عند الإخوان، وقام بمحاكاته وأسس تنظيماً سرياً مسلحاً أسماه «فدائيي الإسلام»، مهمته اغتيال رجال الدولة للتعجيل بقيام الدولة الإسلامية المزعومة.

إنّ «التقارب بين الإخوان وشيعة إيران بدأ منذ العام ١٩٣٨؛ عندما جاء تقي الدين القمي إلى مصر، وتقابل مع حسن البنا، وعمل الاثنان على التقريب بين السنّة والشيعة والعديد من الأفكار المشتركة، فقد شكلت علاقات حسن البنا مع القادة الدينيين الإيرانيين، بذرة «الثوار» لاحقاً، من أمثال نواب صفوي، والذي دعاه سيد قطب إلى المؤتمر الإسلامي لتحرير القدس عام 1953، ووقتها خطب صفوي في جموع الإخوان منتقداً الزعيم المصري جمال عبد الناصر، فحمله الإخوان على الأعناق.

علي خامنئي، المرشد الأعلى الإيراني الحالي، الذي دخل عالم السياسة عبر صفوي، هو الآخر أحد المعجبين بسيد قطب، وترجم للأخير كتاب «في ظلال القرآن» إلى الفارسية وبحسب وسائل إعلام إيرانية، كان خامنئي قد بدأ بترجمته في عام 1969 وانتهى من بعض أجزائه وهو في السجن، في عهد النظام الملكي السابق، وكان عمره آنذاك 30 عاماً، كما سبق أن ترجم لسيد قطب أيضاً في عام 1966 كتاب «المستقبل لهذا الدين»، وحمل الكتاب المترجم للفارسية عنوان «بيان ضد الحضارة الغربية»، كما ترجم «الإسلام ومشكلات الحضارة» من العربية إلى الفارسية، وفي المقدمة التي صاغها خامنئي، وصف سيد قطب بـ«المفكر المجاهد»، وأن كتبه تشكل خطوة على طريق إيضاح معالم الرسالة الإسلامية وليس خافياً أن آية الله الخميني بعد تسلمه السلطة، أصدر طابع بَرِيدِ عليه صورة سيد قطب، وأمر بتدريس نظريات وأفكار الأخير في مدارس الإعداد العقائدي بالحرس الثوري الإيراني.

كانت جماعة الإخوان في مصر أشد الداعمين للثورة الإيرانية وأول المرحّبين بها، وفور إعلان سقوط الشاه، وقدوم الخميني من ضاحية «نوفل لوشاتو» الباريسية إلى طهران، أرسل الإخوان وفداً للتهنئة، وذكر القيادي الإخواني يوسف ندا، في مقابلة تلفزيونية، أن ثالث طائرة هبطت في إيران بعد الثورة بعد طائرة الخميني هي طائرة وفد الإخوان، وعلى الفور أعلنت الجماعة عن تأسيس فرعها في إيران في نفس العام بموافقة الخميني شخصياً، وبعد وفاة الخميني، سنة 1989، نعته الجماعة، ووصفته ب»فقيد الإسلام الذي فجّر الثورة ضد الطغاة».

إبان ما عُرف بأحداث «الربيع العربي» اضطرت جماعة الإخوان مؤقتاً إلى أن تقيد حجم علاقاتها وتعاونها مع إيران، خوفاً من موقف الولايات المتحدة التي لا ترضى عن سياسات إيران الخارجية، وبمجرد اشتداد الحراك السياسي في مصر، وتحديداً في 4 شباط/ فبراير2011، ألقى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي خطاباً علنياً باللغة العربية لأول مرة، حثّ فيه ثوار مصر على الاقتداء ب»حسن البنا»، مؤسس الإخوان في مغازلة إيرانية صريحة للجماعة تضمنت رغبة ضمنية بأن تصل الجماعة للسلطة في مصر، وعندما حدث هذا عام 2012، كان خامنئي من أوائل المهنئين بفوز محمد مرسي مرشح الجماعة في انتخابات الرئاسة، وفي شباط/فبراير 2012 زار الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، القاهرة، وهي الزيارة الأولى لرئيس إيراني لمصر منذ اندلاع الثورة الإيرانية، وسارعت الجماعة برد الزيارة فقام محمد مرسي بزيارة إيران في 30 آب/ أغسطس 2012 وعادت الاتصالات العلنية الموسعة بين الطرفين، وحاول الإخوان في سنة حكمهم لمصر استنساخ تجربة الحرس الثوري الإيراني، باستبدال القوات المسلحة ومختلف الأجهزة الأمنية المصرية بحرس ثوري؛ مواز لأجهزة الدولة الوطنية لحماية نظام الإخوان، لكن أجهزة الأمن المصرية رصدت المخطط وتعاملت معه بما يجب.

يشترك الإخوان وشيعة إيران في النظرة التوسعية التي تتجاوز حدود الأوطان الجغرافية، بدافع حلم عودة الخلافة المزعومة باعتباره غاية الحراك السياسي، ولم يكن مصادفة أن يستولي الإخوان على الحكم في اليمن ثم يتسلم الحوثيون الموالون لإيران، العاصمة صنعاء، في ظروف مريبة، ولا يمكن إغفال دور الإخوان في العراق، في تمهيد الأجواء وتوفير الفرص لفرض كلمة إيران على الساحة العراقية، فأوهام التوسع ونشر الفكر الخاص هدفان مشتركان لنظام المرشد في الحالتين الإخوانية والإيرانية، فراحت إيران تستغل بؤر النزاعات والخلافات في منطقة الشرق الأوسط لتثبيت أقدام وكلائها، وتقويض نفوذ خصومها وهدفها إنشاء «حزام» موال لها متجاوز للحدود القومية، يمتد من إيران إلى سوريا ولبنان والعراق، كذلك فعل الإخوان في مصر، تاجروا بالدين وأثاروا القلاقل وصنعوا الفوضى، وفي الأخير سقطوا.

نستخلص أن استخدام الدين لتحقيق المصالح السياسية، ووهم السيطرة، والكفر بالأوطان، أفكار يشترك فيها الإخوان وأصحاب العمائم الإيرانية، لذا فهما متوافقان، وما يقال عن اختلاف في بعض المواقف لم يمنع من أن كلاهما يستخدم الآخر لتحقيق مصالحه، وفي سبيل المصلحة فإن الغاية تبرر الوسيلة عند كليهما.

المصالحة السورية التركية

د. كمال اللبواني

بعد الفشل الطويل في حسم الصراع عسكرياً في سوريا، بسبب تدخل دول كثيرة إقليمية ودول عظمى لحماية الأسد، اتفق الأمريكان والروس على رفض الحل العسكري، والبحث عن حل سياسي عبر عنه بيان جنيف (١)، والذي فشل أيضاً بسبب عدم توفر الرغبة الحقيقية بالحل عند مصممي مسار التفاوض من الدول الضامنة ذاتها.

روسيا التي تريد الإبقاء على الأسد، وأمريكا التي تفضل استخدام الصراع في سوريا كساحة استنزاف لقوى التطرف، ضمن استراتيجيتها المعلنة والمستمرة منذ عام 2001، وبسبب غياب المحددات والضمانات وأدوات التنفيذ عن عملية التفاوض، وبسبب تشخيص الحالة كصراع سياسي بين طرفين، وليس كقضية قانونية جنائية، وجرائم ارتكبها نظام خرج عن مهامه بحق شعبه.

وبعد ذلك اختيار فريقي التفاوض من المرتكبين بحق الشعب السوري، والذين لا مصلحة لهم في قيام العدالة والديمقراطية في سوريا، خاصة وأن الخلافات بين الدول الضامنة للحل السياسي المفترض تزداد يوماً بعد يوم، وبشكل خاص بعد حرب أوكرانيا حيث توقفت تماماً عملية التفاوض العقيم أصلاً، لتبقى قضية الصراع في سوريا من دون أمل في الحل من الناحية النظرية، وهذا ما دفع الكثير من دول المنطقة للاعتراف بانتصار روسيا والأسد والعودة للتعامل معه كأمر واقع، وهذا ما بدا واضحاً بموقف الدول العربية، ثم بموقف تركيا مؤخراً، وحتى موقف قسد، وبعض قادة المعارضة السورية الذين سرقوا تمثيل الثورة بمساعدة الدول الفاعلة متجاهلة أي تفويض شعبي، باحثة عن مصالحها الخاصة فقط كعملاء ووكلاء للغير وليس لسوريا.

بغياب الحل التقليدي نظرياً، بدأ التفكير بطريقة غير تقليدية، وطرحت فكرة القبول بالنصر الروسي، والعودة للاعتراف بنظام الأسد (الذي هو هدف الروس) الذين عطلوا تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، ومسار جنيف، وبدلاً عنه تابعوا السير بمسار سوتشي وسياسة خفض التصعيد التي كانت تعني تسليم المناطق تباعاً للنظام، كما حصل في حلب وإدلب والغوطة ودرعا، والتي سار بها الغرب والدول العربية وإسرائيل وتركيا بالتعاون مع الروسي على أمل أن يكون ذلك على حساب تمدد إيران، محاولين إبعاد النظام عن ايران، وهو ما اعترضنا عليه بشدة منذ عام 2017 لكن دون جدوى، وجرى تجاهل تحذيراتنا من أن هذا المسار سيقوي إيران ولن يضعفها، وهو ما ثبتت صحته تماماً، وذلك بسبب اعتماد الروسي والنظام على إيران وميليشياتها في كل شيء تقريباً على الأرض، وتغلغلها عميقاً في نسيج الدولة والجيش والأمن والمجتمع والاقتصاد السوري، بشكل يجعل من المستحيل إخراجها، وهو ما عبر عنه الروسي عام 2021، ثم النظام بعد دخول الإمارات والأردن على الخط، حيث طلب النظام مساعدته قبل أن يعلن عدم قدرته، فكانت النتيجة دعم النظام وزيادة تغلغل إيران، وسطوتها وتحكمها، وزاد فوق ذلك قيام روسيا بتسليم معظم نفوذها وعملائها للحرس الثوري الإيراني بعد انشغالها بحرب أوكرانيا.

الفكرة البراغماتية بقبول الأسد كأمر واقع حظيت على الأقل بعدم الاعتراض الغربي عليها، حيث أبقى الغرب على شرط عدم البدء بإعادة الإعمار قبل تحقيق الانتقال السياسي، كما احتفظت أمريكا بالعقوبات وشرط المحاسبة على الجرائم ضد الإنسانية واستخدام الكيماوي كسلاح يعيق إعادة الاعتراف بالنظام، رغم تجميدها عملياً لقانون سيزر، فالغرب لم يكن يبالي لتدخل روسيا في سوريا، ولا لتوسع إيران على حساب الآخرين في المنطقة، فالإيراني ليس عدواً إلا للعرب وإسرائيل، وروسيا لم تكن تصنف كعدو، بل كانت العلاقات معها محكومة بالتوافق الذي ساد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، واعتمد باجتماع مالطا بين جورج بوش الأب، وميخائيل غورباتشوف نهاية عام 1989. وبقي سائداً حتى غزو روسيا لأوكرانيا، والذي أعطى خطتنا البديلة فرصاً حقيقية للنجاح.

في بداية هذا العام أدخل غزو روسيا لأوكرانيا عاملاً جديداً للمعادلة السورية، هو رفض الغرب للتوسع الروسي، وسعي الغرب لاستمالة إيران حتى لو على حساب القبول بتمددها وتوسيع نفوذها في المنطقة، لإبعادها عن روسيا، بواسطة العودة لخطة العمل المشتركة ورفع العقوبات عنها، وهذا ما يخيف العرب ومعهم إسرائيل بشدة، تلك المخاوف التي لم تنجح زيارة بايدن للمنطقة في تبديدها، وهذا أيضاً يزعج معظم السوريين الذين عانوا من التغيير الديمغرافي المنهجي الذي تتبعه ايران في سوريا والذي كان يسير تحت دخان مسار سوتشي وأستانا.

التركي أيضاً شعر بأهميته بسبب صراع الغرب والشرق، وحاول فرض مصالحه وتكبير حصته، فهو ليس عدواً لأحد، سوى مشروع التقسيم باستخدام الكرد السوريين كما جرى في العراق، ففكرة سيطرة الأسد تبدو مناسبة له أيضاً عندما ينعدم أفق الحل التقليدي، ولكنه يشترط التزام النظام، وقدرته على استئصال ميليشيا قسد المدعومة أمريكياً، وهذا طلب تركي يستحيل على النظام تحقيقه، ومرفوض من حليفه الإيراني الساعي لتوقيع الاتفاق النووي مع أمريكا، ولكنه مقبول جداً من الروسي الذي يريد إخراج القوات الأمريكية من سوريا من دون صدام مباشر معها، عبر دفع وكلاء محليين لقتال حلفائها، المناورة التركية الأخيرة تقع في هذا السياق، حيث طالبت تركيا بمنطقة آمنة بعرض 30 كم، وهددت بعملية عسكرية لتنفيذها، مع أنها كما عودتنا لا تستطيع التحرك من دون موافقة دولة عظمى واحدة على الأقل، وعندما جوبهت عمليتها برفض الغرب، سعت مع الشرق، وعندما رفض مشروعها من قبل روسيا وإيران، اقترحوا عليها بدلاً منه المساعدة في فرض سلطة النظام على كامل سوريا لإحراج الأمريكيين وجعلهم يتخلون عن حمايتهم لقسد، وهكذا أعلنت تركيا سياستها الجديدة الرامية لإعادة العلاقات مع النظام ودفع المعارضة الخاضعة لها لمصالحة النظام، وهي الطريقة الوحيدة المتبقية أمامها لتقويض وجود قسد عملياً.

المناورة التركية هذه اعتبرها الشعب السوري بمثابة صفعة قاسية وجهها له صديق ادعى صداقته لفترة طويلة. فتركيا تريد من السوريين القبول بنظام الأسد والاحتلال الإيراني والروسي، معاً وجميعاً، ونسيان ضحاياهم والقفز للتصالح مع النظام والمحتلين، وهذا أيضاً ما قبل به وفد التفاوض الذي يستجدي مشاركة رمزية في السلطة مع الأسد، فالمعارضة الحالية هي عملياً لعبة بيد تركيا، سقطت تماماً بنظر الشعب.

واشنطن وبكين والورقة التايوانية

خالد الزعتر

ترى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين أن من مصلحتها أن تبقى بكين رهينة التوترات في محيطها، وذلك لعدم إعطائها مجالاً لتوسعة نفوذها خارج منطقة شرق آسيا، وبخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ولذلك تسعى واشنطن لتوظيف ورقة تايوان، التي تعد أحد الأوراق الأمريكية لاستفزاز الصين، منذ أن تبنت واشنطن استراتيجية الاستدارة نحو شرق آسيا، وهي تصب جهدها على إشعال فتيل الأزمة بين الصين وتايوان، فالفكر السياسي الأمريكي يركز على ضمان استمرارية أجواء التوتر بين تايوان والصين، ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية بمد تايوان بشحنات متتالية من الأسلحة المتطورة، وتغذية الروح الانفصالية لدى التايوانيين، وكانت آخرها زيارة نانسي بيلوسي التي رفعت من حدة التوتر بين الصين وتايوان.

زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب إلى تايوان، لا شك أنها أحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات الصينية الأمريكية، فهي أكدت استعداد واشنطن للانقلاب على التعهدات السابقة تجاه سياسة الصين الواحدة، والتي كانت تقر بها الولايات المتحدة، فهذا الخرق الواضح لمبدأ الصين الواحدة ومقتضيات البيانات الصينية - الأمريكية الثلاثة، تنظر له الصين باعتباره خرقاً لسيادتها ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ منها ، وهو ما ساهم في تقليص الأدوات الدبلوماسية ووسع من أدوات القوة الصلبة لتتحول الحرب الباردة بين الصين وأمريكا إلى حرب ساخنة، بخاصة بعد أن طغت لغة «القوة العسكرية» على الخطاب السياسي الصيني والأمريكي، حيث أبدت واشنطن استعدادها للدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني، ورافقها تأكيدات الجيش الصيني باستعداده لاتخاذ إجراءات مضادة للحفاظ على سيادة الصين ووحدة أراضيها.

تأمل واشنطن أن تسفر زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، إلى تايوان لصناعة مستنقع للصينيين عبر دفعهم للتخلي عن سياسة النفس الطويل والإقدام على السياسة الحمقاء عبر غزو تايوان ومحاولة توحيدها بالقوة وهي خطوة ينتظرها الأمريكيون منذ فترة طويلة منذ مد تايوان بالأسلحة الثقيلة، فالولايات المتحدة التي تتراجع في سلم هرم النظام الدولي لمصلحة القوة الصينية ترى أن تدمير جسور الدبلوماسية وتوريط الصينيين في مستنقع تايوان خطوة مهمة في سياق عرقلة الصعود الصيني في هرم النظام الدولي.

من جهة ثانية، تدرك الصين جيداً أن الإقدام على أي خطوة حمقاء تجاه تايوان تعني تقديم خدمة كبيرة للأمريكيين وإنقاذ تراجعهم في سلم النظام الدولي، كما تدرك الصين أنها في ظل حالة الصعود الذي تعيشه والدور الذي تأمل في الوصول له على المستوى العالمي والترويج لأفكارها السياسية القائمة على مبادئ الكونفوشيوسية حيث تروج الصين لصياغة سياسة خارجية أكثر اتزاناً قائمة على مبادئ الكونفوشيوسيه التي تحاول خلق حالة من السلام الدولي، وتدعو للتقارب بين البشر ونشر السلام ونبذ الحرب والتعاون والتناغم لبناء المجتمع العالمي، ولذلك هي بحاجة لسياسة النفس الطويل تجاه الاستفزازات الأمريكية في تايوان وتفويت الفرصة على الأمريكيين من إسقاطها في مستنقع تايوان.